محمد سعيد الريحاني



رسائل إلى وزيـر التعليم المغربي

الجزء الثاني من كتاب "تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب"



“Letters to Moroccan Minister of Education”

(History of Manipulating Professional Contests in Morocco, Volume 2)

By

Mohamed Saïd Raïhani

(Arabic Version)

2010

عنوان الكتاب : **"رسائل إلى وزير التعليم المغربي"**
نوع الكتاب : الجزء **الثاني** من كتاب **"تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب"**
الكاتب : محمد سعيد الريحاني
الطبعة: الأولى، 2010
الناشر: محمد سعيد الريحاني
رقم الإيداع: 2010 MO 3174
الترقيم الدولي (ISBN): 978-9954-8654-7-7
المطبعة: طوب بريس، الرباط / المغرب

تصدير

رسالة إلى المبدع محمد سعيد الريحاني

قصة قصيرة جدا

وصل "**طردكَ**" وإشعار ب "**طردي**" من الوظيفة في نفس اليوم و بالبريد العاجل. طردك يحمل "**عملا**" وطردي يوقف "**عملا**". أتمنى أن أجد في عملك ما يغنيني عن عملهم...

القاص المغربي حسن برطال

(ردا على طرد بريدي تضمن كتابا هدية من محمد سعيد الريحاني)

عن المجموعة القصصية القصيرة جدا "**قوس قزح**"، 2009، ص 49

عتبات الكواليس

لا لِقَتْلِ مُحَمّد سَعِيد الرَّيْحَاني

عن مجلة "الوطن العربي" عدد 3 نونبر - 10 نونبر 2009



عقدت جمعية أوبيدوم (Oppidum Novum) نوفوم للثقافة و الفنون البصرية يوم السبت 17 أكتوبر 2009 أولى أنشطتها الثقافية بنادي الموظفين بمدينة القصر الكبير بعد شهر فقط من تأسيسها من قبل ثلة من الشباب الواعد إبداعيا والفاعل جمعويا ممن أظهروا كفايات عالية على المستويين الوطني والعربي...

ولعل أهم موقف سجل للجمعية في أولى أنشطتها الرائدة كان هو ّتكريم الكاتب المحاصرّ محمد سعيد الريحاني الدي اعتذر عن حضور الحفل وعن التكريم لأسباب قرئت بصوت عال من اعلى المنصة بصوت المبدع المسرحي الواعد عبد العزيز لحلو، رئيس الجمعية، الدي قاطعه مرارا تصفيق الجمهور الغفير تضامنا مع محمد سعيد الريحاني في محنته فقد تسلسلت كلمته كالتالي :

"ومن باب مصالحة خطابنا مع فعلنا، قررنا في جمعية أوبيدوم نوفوم للثقافة و الفنون البصرية أن يكون" التكريم " هو أول يد نمدها لمصافحة مثقفي المدينة و مبدعيها ومفكريها لما يحمله" التكريم "من نبل الدلالة و سمو القصد. وكان معيارنا في انتقاء الشخصية المكرمة اليوم هو" الكم "و" الكيف "في انتاجاتها ...

وعلى هدا الأساس، كان أول المقترحين عند بداية التحضير لهدا النشاط هو الباحث والقاص والمترجم المغربي محمد سعيد الريحاني ،أحد شباب هذه المدينة الذي راكم أربعين عملا (40 عملا) نشر منها خلال ثمان سنوات، ما بين سنة 2001 وسنة 2009 ، ثمانية كتب موزعة بين أبحاث و مجاميع قصصية وأنطولجيات وهو لم يتجاوز الأربعين من العمر بعد. كما كان من بين معايير اختياره للتكريم كونه يكتب بثلاث لغات دفعة واحدة هي: العربية والانجليزية والفرنسية. وهي اللغات التي ترجمت اليها مجموعته القصصية الأولى "في انتظار الصباح" ،كما أنه يشتغل في كل مشاريعه بدون دعم مالي من أي جهة غير جيبه وراتبه الشهري.

كان محمد سعيد الريحاني، إذن، أول المقترحين للتكريم في هذا اليوم من هذا الشهر من هذه السنة. لكن القدر اخْتط لنا طريقا مختلفا عندما اعتذر المعني بالتكريم لإيمانه المبدئي بأن تكريم المبدع والمثقف "يجب ان يكون تكريما في كل مناحي الحياة وعلى مدار السنة" بينما ما يحصل له، على حد قول محمد سعيد الريحاني، "هو تضييق ممنهج على مجالات تحركه، وهي مضايقات بدأت مع اصداره مقالا حول تفجيرات 16 ماي 2003 المعروفة بالدار البيضاء، وهو المقال الذي تلاه اعتداء مسلح بعد ثلاثة أشهر من قبل ملثمين، ثم تلاه بعد ذلك إقصاءه من كل أشكال الترقية المهنية حسب قول المكرم دائما، وخصوصا بعد تفرغه للبيانات السنوية الخمسة التي عرفت ب"بيانات أكتوبر السنوية" والتي جمعت مؤخرا بين دفتي كتاب صدر هذا الصيف بعنوان "تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية بالمغرب". "

ثم انتقل رئيس الجمعية بعد دلك للاحتفاء بشاعر المدينة الاول دون منازع، محمد عفيف العرائشي، الدي قدمه كالتالي:

"ولأن الحياة مستمرة لا محالة، ولان التكريم ثقافة لا بد من ترسيخها، فقد وجب الاحتفاء بشخصية وازنة اخرى من اعيان الإبداع في المدينة ووجب تكريم شاعر شاعر نابض بالموهبة الإبداعية، متمكن من النظم و الإلقاء الشعري عن غيره من شعراء المدينة. شاعر راكم دواوين شعرية عديدة منها ما خرج الى الوجود و منها ما سيرى النور قريبا بحول الله. شاعر أسهم بشكل وازن في إثراء الساحة الثقافية بمدينة القصر الكبير.

إنه الشاعر الكبير محمد عفيف العرائشي".



وَمَا خَفِيَ كَانَ ...

ينقسم البريد إلى خمسة أنواع:

النوع **الأول** هو **البريد المحمول** وهو أقدم أنواع البريد لاعتماده على كائن حي يصل المرسل بالمرسل إليه سواء كان هذا الكائن إنسانا أو طائرا أو كلبا... ويتم تسليم الرسالة مِنْ يَدٍ لِيَدٍ.

النوع **الثاني** هو **البريد الأرضي** وهو مرحلة موالية من التراسل صار فيها الوسيط يكتسي صبغة المؤسسية (مركز بريد، ساعي البريد، طابع بريدي) كما صار للتراسل شكليات وأدبيات وقوانين تنظمه وتقننه وتوحده.

النوع **الثالث** هو **البريد الميت** وهو يستمد اسمه من عملية الدفن التي غالبا ما ترافقه إذ يلجأ المرسل إلى دفن حقيبة أو صندوق في مكان لا يثير الشكوك ثم يخطر المرسل إليه بالأمر هاتفيا أو إلكترونيا كي يذهب للبحث عنه. وهذا النوع من البريد يبقى وسيلة استخباراتية بامتياز تهدف للإفلات من مراقبة المراقبين ووشاية الوشاة.

النوع **الرابع** هو **البريد الإلكتروني.** وهو أحدث صيحة في عالم البريد والتواصل إذ لم يعد التواصل بين الناس في حاجة إلى وسيط كما صارت السرعة خاصية هامة من خواص البريد الإلكتروني سواء تعلق الأمر بالتحرير أو الإرسال.

النوع **الخامس** والأخير هو **البريد المفتوح** وهو بريد تمرد على أهم الركائز التي قام عليها البريد أصلا وهي **السّرية.** فمع **البريد المفتوح**، صارت الرسائل تنشر على وسائل الإعلام قاطبة، المكتوبة والمسموعة والمرئية، كي تصل إلى المرسل إليه مرفوقة بمواقف القراء والمستمعين والمشاهدين الذين سيحملونها إلى المعني بالأمر حيثما كان. وإلى هذا النوع من البريد تنتمي الرسائل المجمعة في هذا الكتاب.

هذا الكتاب كان، في أصله، ثلاثي الأجزاء. خُصِّصَ **الجزء الأول** منه لرصد أجواء التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب وتعقب جهود إفساد روح التباري الشريف وفضح الفاعلين والمتواطئين والمستفيدين. **والجزء الثاني** خُصِّصَ للمواجهة مع الإداريين والمسؤولين والقيمين على القطاع التعليمي في البلاد وجرّهم للحديث عن فِعْلاتِهِمْ جِهارا. أما **الجزء الثالث** والأخير فكان مخصصا ل"**إخراج المتلاعبين بإرادات المواطنين من ظلام الغيران إلى نور ساحات المحاكم الإدارية بالمغرب**" لكن المشروع وُئِدَ مبكرا للأسباب التي سنعرج عليها بالتفصيل لاحقا.

فبعد سبع سنوات من البيانات الراصدة للتلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب والموجهة إلى الرأي العام عبر البوابات السلمية (الصحافة الورقية، المواقع الإلكترونية، توزيع البيانات في الشوارع)، جاء دور مواجهة الإداريين المسؤولين مباشرة من خلال المراسلات الإدارية أو جلسات الحوار المباشر فكانت هده المواد المجمعة في هذا الكتاب، "**رسائل إلى وزير التعليم المغربي**"، الذي يبقى جزءً ثانيا من كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" الذي صدر جزؤه الأول صيف عام 2009.

لكن، ما هو محرك كل هذا الإصرار على فضح الفساد الإداري في القطاع التعليمي بالمغرب؟

إن الفساد، رغم كونه قطاعيا في هذا الكتاب، فإنه ليس محصورا في قطاع التعليم. إن محاربة الفساد والإفساد الإداري في هذا الكتاب ليست "**قضية فئة مهنية**"، إنها "**قضية أمة**" تطوع للدفاع عنها "**فرد واحد**" بعدما تأكد بالملموس أن النقابات التي يفترض فيها الوقوف في وجه التلاعب بالامتحانات المهنية هي "**طرف رئيسي**" في هذا التزوير السافر لإرادات المهنيين في قطاع التعليم بالمغرب.

إن الحس بالكرامة هو المحرك الأول والأخير لكل هذا الإصرار الذي دام قرابة عقد من الزمن بين مواطن مغربي أعزل بلا سند "**قبلي**" أو "**حزبي**" في مواجهة "**تحالف إداري مغربي**" مدعوم من طرف كل الإطارات المرخص لها بالعمل على الأرض، **على الأقل محليا**.

فهناك دائما فرق بين ثقافتين: ثقافة سلطة أو **الثقافة الرسمية** وثقافة حرة أو **الثقافة الشعبية**. ففي الثقافة الأولى، **الثقافة الرسمية**، ينصب الهدف على جمع شمل المجتمع أو الهيمنة عليه أو هما معا على خلفية ثلاث دوائر محددة لكل تحركات الأفراد والجماعات وسلوكاتها. إنها دوائر "**المقدس**" و"**المدنس**" و"**الحلال**" مع نسبيتها: فالقربان الذي يقدمه الوثنيون لإلههم كواجب "**مقدس**" يعتبر عند المُوحّدين فعْلا "**مدنسا**" مع أن المجال هو نفسه، مجال "**الدين**". أما في الثقافة الثانية، **الثقافة الشعبية**، فالتحرر هو القاعدة، وعليه، فلكل مُقدسه ولكل مُدنسه ولكل حلاله...

ولذلك، كان مُقَدسي ولا يزال وسيبقى هو "**الكرامة**" كما كان مُدنسي هو "**القبول بالإذلال**" تحت أي مسمى ولأي هدف. فلا زلت أذكر درجة السعادة التي كنت أشعر بها بعد الانتهاء من كل بيان أعلنه لعموم المواطنين أو رسالة أبعث بها إلى الوزير الوصي. فقد كانت سعادة غامرة تتملكني وتطهرني من كل ثقافات "**التواطؤ**" المتفاقمة حولي والمستشرية في قلوب وعقول كل من اختاروا "**الحل السهل**" من جيل "**التناوب والتوافق والت...": حلّ "قلب التنظيمات النقابية والحقوقية على رأسها وإفراغها من قيمها ومبادئها**".

أعترف بأنني لم أعادي أحدا. فقد كنت ولا زلت أقول رأيي وأدلي بشهادتي. وهذا ما لا ينبغي أن يغضب أحدا ما داموا حتى خصومي أنفسهم يعترفون بصدق أقوالي ونواياي. فالهدف الأول من وراء هذه البيانات هو تخليق الجو الإداري المغربي الذي "**يستغفل**" الموظفين و"**يزوّر**" نتائج الامتحانات و"**يُغْلي**" شأن زبنائه من المواطنين و"**يخفض**" شأن خصومه من المواطنين. قد تكون حرية التعبير دعامة لبياناتي ولكن الهم الأكبر يبقى هو المساهمة في تصحيح هذا "**الانحراف الواعي بقصده ومساره**" بغية إيقاف مسلسل تزوير الإرادات دون خوف من حسيب أو رقيب.

وحين كنت أفكر في العبور نحو المحطة الثالثة والحاسمة من محطات محاربة الفساد الإداري في قطاع التعليم، مرحلة "**إخراج المسؤولبين من أغوارهم إلى أنوار المحاكم الإدارية**"، ظهرت أمامي عراقيل جديدة لم أضرب لها حسابا: **الإعلام الرافض** للتعاون بسبب ظروف "**حملة صيد الصحافيين**"، **والشهود الرافضين** ل"**قول الحق**" عندما يكون "**الظالم**" هو إدارتهم، **والمحامون الرافضون** لتبني القضية ما دام المتهم فيها هو الإدارة والحزب الذي ينتمي إليه أو يتحالف معه المحامي...

فبالنسبة للعائق الأول، **الصحافة**، عكس الجزء الأول من كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" حيث نشرت الجرائد الوطنية الحزبية والمستقلة كل البيانات التي توصلت بها ما بين 2004 و2009 واحيانا كانت تنشر البيانات على حلقات وفق مواعيد ثابتة، أعرضت الصحافة المغربية سنة 2010 عن نشر الرسائل المفتوحة الموجهة إلى وزير التعليم المغربي. بل ثمة جرائد ذهبت أبعد من ذلك باللجوء إلى معاقبتي على رسائلي التي قد تزج بها في صدامات مع السلطة. وقد كانت جريدة "**الشمال**" الأسبوعية المغربية الصادرة من مدينة **طنجة** بطلة هذه التخريجة الجديدة من معاقبة الإعلام للأقلام التي تراسلها.

فقد توصلت هذه الجريدة، جريدة "**الشمال**" الأسبوعية، بمراسلة موقعة باسمي ومؤرخة ب5 يناير 2010 وموضوعها "**حول الحيف الذي يطال وضعيتي الإدارية والمهنية في قطاع التربية الوطنية**"، وهي رسالة أرسلت بالبريدين، **المحمول والمضمون**، في **2102** كلمة لكنني عند النشر لم أصدق ما قرأت. فقد نشرت الجريدة السابق ذكرها "**ملخصا**" للرسالة **في بضعة أسطر** كلّه **أخطاء ومغالطات وتواريخ مقلوبة** لا يمكن حتى للباعة المتجولين الخطأ فيها: ف"**أحداث 16 ماي 2003**" صارت "**أحداث 14 ماي 2004**" وموضوع "**فتح ملف الشطط الإداري الذي أرزح تحته منذ سبع سنوات**" صار "**أنا أكثر كفاءة من باقي المتبارين وأحق منهم بالنجاح في المباريات**"...

فإذا كانت الصحافة المغربية ستلجأ من الآن فصاعدا نحو هذا المنحى لمخاصمة الأقلام التي لا تساير نهجها ولإبعاد المراسلات التي ستتسبب لها حرجا مع السلطة، فعن أي **صحافة** ندافع؟ وعن أي **سلطة رابعة** نتحدث؟ وعن أي **حق في المعلومة** ننتظر من هذا **الإعلام**؟...

وبدل الاستمرار في الاعتماد على الإعلام لإيصال الرسائل إلى المواطن المغربي، غيرتُ الاتجاه. وبدأت أفكر في ولوج باب المحاكم الإدارية. لذلك، صار لزاما عليّ التحضير للتحدي على مستويين: المستوى الأول هو "**الشهود**" والمستوى الثاني هو "**المحامون**".

لم أتفاجأ لاعتذار الشهود عن المثول أمام المحاكم والجهر بقولهم ما يقولونه في سرّهم. فكلهم قالوا قول رجل واحد، بعدما التفتوا ذات اليمين وذات الشمال خوفا من أذن هائمة تطاردهم: "**أعتذر عن عدم قدرتي على الوقوف في المحكمة ضد إدارتي وجها لوجه. أنا لا أريد أن أكون طرفا في نزاع مع الإدارة ولا أستطيع الإدلاء بشهادتي ضدها ولو أنني أشهد لك بصدق قولك. فمن يدري؟ قد تكون الإدارة أعادت تزوير التواريخ والأسماء. الشهادة ضد الإدارة خط أحمر لا يجوز لي تخطيه فهم يمتلكون مفاتيح راتبي وراتب أولادي. أعتذر**".

لكن المفاجأة جاءت من الجهة الأخرى، **المحامون**.

اتصلت بمحامين من "**كل**" ربوع البلاد: من **طنجة** شمالا إلى **أكادير** جنوبا، ومن **وجدة** شرقا إلى **الدار البيضاء** غربا. كما حرصت أن يكون وزنهم متفاوتا: فمن هؤلاء المحامين من كان وزيرا سابقا في حكومة مغربية سابقة ومنهم من كان نقيبا سابقا لهيأة المحامين ومنهم من كان "**مناضلا**" مع "**قضايا الخارج**" من فلسطين إلى العراق... لكنهم كلهم أجمعوا على جواب واحد رغم كل البعد الذي يفصل مكاتبهم ومدنهم وانتماءاتهم السياسية والمذهبية: "**الاعتذار عن عدم القدرة على الدفاع عن قضيتي**". أما الصيغ، صيغ الاعتذار، فتباينت "**حد التناقض**". لم يبد ولو محام واحد من بين **المحامين الخمسة والعشرين** استعداده للدفاع عن القضية. ولم يتفق ولو واحد من بين **المحامين الخمسة والعشرين** في مبرره مع الآخر. فبينما احتمى هذا بكثرة الانشغالات، كان لذاك مبرر اعتذاره هو حتمية خسارة القضية من النظرة الأولى، بينما رأى ذاك أن ما سأخسره في القضية أكبر مما سأربحه وأنه علي القبول بالوضع...

أما الاعتذار الأسوأ، فكان اعتذار جمعية "**التضامن الجامعي المغربي**". ومن خلال قراءة **رسالة سحب العضوية التي أرسلتها لجمعية "التضامن الجامعي المغربي"**، يمكن استحضار ما حدث وما يحدث:

إلى الإخوة في التضامن الجامعي، الدار البيضاء
الموضوع: طلب سحب العضوية من **التضامن الجامعي المغربي**
تحية طيبة
أما بعد،

فقد انخرطت في "**التضامن الجامعي المغربي**" منذ ما يقارب العقدين من الزمن إيمانا بالفكرة التي أنشئ عليها هذا الإطار القانوني كمنظمة اجتماعية مغربية خاصة برجال التعليم والتفتيش والإدارة والخدمة التابعة لوزارة التربية الوطنية بهدف الدفاع عن المصالح المعنوية للمنخرطين أمام الهيئات المختصة في حالة الطعن والمس بكرامتهم معتمدة في ذلك على تعاقدها مع محامين لضمان الدفاع مجانا عن مصالح رجال التعليم إذا كانوا متابعين من لدن أولياء التلاميذ أو من لدن السلطة القضائية بسبب أفعال نسبت إليهم في إطار القيام بعملهم، أو إذا كانوا ضحية إهانة أو اعتداء أثناء مزاولة العمل... وبذلك، يصبح لزاما على المنخرط أن يراسل الأمين العام للمنظمة بالدار البيضاء ويبلغه عن كل ما يتعلق بالمسائل التي تضرر منها...

ولأنني أتعرض منذ ما يزيد عن السبع سنوات للعقاب الإداري "**داخل فضاء عملي**" والإقصاء الكامل **على الواجهة المهنية** كرد على إصداري ل "**بيانات أكتوبر السنوية**" المعروفة الصادرة ما بين أكتوبر سنة 2004 و2009 وَالمُجَمّعَة بين دفّتَيْ كتابي "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" سنة 2009، فقد راسلتكم بتاريخ 25 نونبر 2009 ثم كررت الاتصال بكم كتابيا من خلال رسالة تأكيدية ثانية حررتُ بتاريخ 23 دجنبر 2009 حول التضييق الإداري على شخصي والضياع المستمر لحقوقي الإدارية وقد جاء في الرسالتين معا:

"توصلت اليوم فقط، الأربعاء 23 دجنبر 2009 ، برسالتكم الكريمة المؤرخة بتاريخ 2 دجنبر 2009 والمسجلة تحت رقم 15711 . وإني إذ أشكر لكم حسن تجاوبكم مع "**قضيتي**"، فإنني أكاتبكم اليوم لأثمن اقتراحكم حول اللجوء

إلى القضاء الإداري وأنا الآن بصدد جمع الوثائق اللازمة لذلك. لكنني أتمنى معرفة إن كانت جمعية **التضامن الجامعي المغربي** ستختار لي محاميا يدافع عن هده القضية".

وبعدما لم أتوصل بأي جواب منكم، عاودت مراسلتكم بتاريخ 1 نونبر 2010 لطلب توكيل محام للدفاع عن قضيتي الحقوقية لدى المحكمة الإدارية بالرباط جاء فيها:

"أكاتبكم مجددا لأثمن اقتراحكم حول اللجوء إلى القضاء الإداري الآن بعدما جمعت الوثائق اللازمة لذلك وبعضها مرفق مع هذه الرسالة. أرجو أن تبادر الجمعية، **التضامن الجامعي المغربي**، بتوكيل محام للدفاع عن قضيتي لدى المحكمة الإدارية بالرباط"...

ولأن الانتظار دام "**شهورا طويلة**"، فقد فكرت في تحويل المراسلة من الواجهة الورقية إلى الواجهة الإلكترونية فإذا بي أفاجأ بجواب "**فوري**" يعتذر عن مساعدتي لأن قضيتي "**سياسية**". ولما حاولت التوضيح مرة **ثانية وثالثة ورابعة وخامسة** بأن المشكلة ليست في السياسي أو التربوي بقدر ما هي في كون "**رجل تعليم يتعرض من طرف الإدارة بمختلف مستوياتها لضغوطات تعيق أداءه لعمله في مقر عمله**". آنذاك، انقطع الاتصال نهائيا على المستويين، **الورقي والإلكتروني**.

وعليه، فإنني أكاتبكم بشكل رسمي **طلبا لسحب عضويتي من هذه المنظمة التي لم أعد أعتبرها تدافع عن مصالحي المعنوية** بأي حال من الأحوال ولو أن هذا الامتحان الأول والأخير جاء بعد ثمانية عشرة سنة من الانخراط والإيمان بجدوى الانخراط.

وتقبلوا جرأتي وصدق قولي.

حرر بمدينة **القصر الكبير**، بتاريخ: 23 مارس 2011

بعد تهرب المحامين من الدفاع عن ملف معركتي مع الفساد الإداري، أتساءل: عمن يحامي" **المحامون**"؟
إن من عاين وقوف كل من"**المحامين**" و"**النقابات**" إلى جانب "**الشعب**" في الثورتين التونسية والمصرية، يكاد لا يصدق أن نفس المهنة ونفس الإطار النقابي يوجدان أيضا في المغرب...

لا زالت أصابع وأزرار السلطة تحرك الجميع وتلعب بالجميع وتخيف الجميع وترضي الجميع وتحيي الجميع وتقتل الجميع... التجربة المتحررة من كل إيديولوجيا أثبتت لي بما لا يدع مجالا للشك بأنه ليس لدينا في المغرب "**مدافعون عن قضايا**" (***Avocats***) وإنما لدينا "**محامون**" تحركهم "**الحَمية**" و"**القبلية**" أو"**الربح**" المادي من وراء القضية. أما "**الباقي**" فيظل غير وارد في اهتماماتهم خصوصا إذا كان الخصم خصمان بصيغة المثنى: ائتلاف "**السلطة**" و"**القبيلة-الحزب**" كما في هذا الكتاب.

أمام ركوع الجميع ل"**السلطة**" ووقوفهم ضد الأصوات الحرة الكريمة، وجدت نفسي أحارب "**كل العالم**" ومطالب برفع دعاوى "**ضد الجميع**". ووجدت نفسي في " **دوامة**" تستنزفني وتستنزف طاقتي وإمكاناتي المادية والرمزية إذ سأضطر لمقاضاة الزملاء والإداريين والجرائد والمحامين والنقابيين والحزبيين...

مرة، طلب مني باحث مغربي أن أبعث له بدراسة من دراساتي حول "**الاحتجاج الاجتماعي في المغرب**" لنشرها ضمن سلسلة إصدارات سوسيولوجية يشرف عليها فأرسلت له " **تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**". وفي الوقت الذي كنت أنتظر فيه من الباحث إطراء على سرعة التجاوب مع مقترحه، فوجئت بالاعتذار عن النشر لأن خط دار النشر مختلف وبأنه يتمنى التعاون معي في مشروع آخر...

أتساءل:

هل البحث السوسيولوجي في المغرب خاص فقط بالقضايا التي مضى عليها 100 عام وأكثر؟

هل العمل الحقوقي ك"**هيئة الإنصاف والمصالحة**" يمكن أن يرهن اهتمامه لانتهاكات مضى عليها 50 عاما ويغفر لخروقات الحاضر؟...

أين الحاضر من بحوثنا ودراساتنا واحتجاجاتنا ونضالاتنا؟

وأولئك المحامون الذين يطالعوننا صباح مساء وهم يناصرون قضايا "**الخارج**"، أينهم من قضايا "**الداخل**"؟

لماذا تحيا هذه الأسماء الكبيرة دون مسميات كبيرة تليق بها وتناسبها؟...

القصر الكبير، بتاريخ: 26 ماي 2011

رسائل إلى
وزير التعليم المغربي

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني

الرباط/المغرب

رسالة حررت بتاريخ 05 يناير 2010

وأرسلت في نفس اليوم 05 يناير 2010 تحت رقم 10/01

الموضوع: مراسلة **أولى** حول الحيف الدي يطال وضعيتي الإدارية والمهنية

أما بعد،

فما كنت لأراسلكم، السيد الوزير المحترم، لو لم تتطور أمور أزمتي داخل القطاع إلى **اللامهنية** (ضياع الحقوق والمصالح) **واللاأخلاقية** (الإقصاء والتهميش الممنهجان) ولو أن هده الرسالة نضجت كما تنضج الكتب يوما بعد يوم، شهرا بعد شهر، سنة بعد سنة حتى أخدت شكلها الحالي "**اللانهائي**" بعد "**سبع سنوات**" من الشعور بالظلم والغبن والتضييق وسط هدير الأبواق الصاخبة لأصوات المستفيدين من غلة الصيد في المياه العكرة.

فإدا كان "**تقزيم المثقفين**" في العالم العربي عموما يُدبر بشكل منهجي لفائدة "**تعاظم دور الموظف**" و"**سلطة الموظف**" الدي لا يرى أبعد من مهنته وراتبه ومكتبه ولا يسمع غير أصوات من يكلمونه عبر الهاتف ولا يقرأ غير المدكرات والفاكسات التي ترد على مكتبه، فلأن "**الموظف**" لا مواقف له ولا قضية له ولدلك تفتح له الأبواب السحرية نحو الترقي ونحو السلطة بينما يبقى "**المثقف**" الدي يتبنى القضايا ويلتزم بالمواقف يتعرض لكل أشكال التضييق والتهميش والإقصاء...

السيد الوزير المحترم، لقد كنت دائما ولا زلت ادعو الكُتاب في كل أرجاء الوطن العربي إلى نهج طريق الحرية والجهر ب"**حريتهم**" ليس فقط على المستوى اللغوي او الفكري أو الإبداعي بل "**على الأرض**"، على "**أرض الواقع**". وكنت دوما أطمئن الكُتاب بأن اتفاقية جنيف المبرمة بتاريخ 12 غشت 1949 التي نصت على حماية المنشئات والأعيان الثقافية إبان الحرب تتضمن أيضا حماية الكتاب كاعيان ثقافية من كل شطط او بطش يستهدف حياتهم "**أيام السلم**" ماداموا ضمير الأمة وضمير الإنسانية ورموز التاريخ. إن المفكرين والفنانين والكُتابَ "**تراث ثقافي**" شأنهم شأن ما ورثناه عن آبائنا وأجدادنا من تراث معماري وحضاري راق.

لكن، إدا كان العقاب بالسجن خارج النقاش، فإن العقاب بالنفي يبقى واردا مع فارق بسيط وهو أن "**النفي خارج أرض الوطن**" قد يكون أحيانا "**أملا**" حين يكون "**النفي داخل أرض الوطن**" أقسى عقاب يسلط على إنسان حيّ حيث تنقطع ب"**إشارة واحدة من جهة واحدة**" كل أواصر الصداقات القديمة وكل روابط العلاقات القديمة ليُمْسَخَ كل أحباء الأمس إلى مجرد "**عابرين**"، إلى مجرد"**مارّة**"، إلى مجرد "**ناس**" لا يربطنا بهم رابط...

فغداة تفجيرات الجمعة 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، السيد الوزير المحترم، أصدرنا مقالا موقعا باسمنا تحت عنوان: "**على هامش تفجيرات الدار البيضاء المغربية: من ثقافة الحياة الى ثقافة الموت**". وقد عممنا المقال على عدة منابر إعلامية عربية فاعلة على الواجهتين الالكترونية والورقية. كما وزعنا نسخا على الأصدقاء والمهتمين من معارفنا. لكن في اليوم الموالي، اخبرنا أحد الزملاء الاساتدة ممن توصلوا بنسخة من المقال بأن موظفا في الأمن السري انتزع البيان من يده أثناء قراءته له في المقهى وامتطى دراجة نارية وأرسله بالفاكس إلى جهة ما وأرجع النسخة له ليتم قراءتها. سألناه عن الطريقة التي تعرف من خلالها الموظفٌ في الامن السري على أن ما يقرأه الأستاد هو فعلا بيان، فأجاب بأن الموظف هو "**جليس**" من جلسائه الدائمين!...

مباشرة بعد هده الحادثة، **وكأنما استجابةً لضغطة زرّ** من "**ضاغط مجهول**"، "**تغيرت**" علاقات "**كل**" الناس بي: **قلّتْ** زيارات عائلتي، قَتُرَ سلام الجيران، بدأ التفتيش في سلة قمامتي، وأخد قدماء المحسوبين أصدقاء يتقاطرون لحدف أرقامهم الهاتفية من ريبرتوار هاتفي النقال، وبدأ إقصائي من كل أشكال الترقية المهنية...

فقد بدأ يتناوب على مراقبتي خلال فترات ارتيادي للمقاهي أشخاص تتراوح هويتهم بين النكرة والمعرفة. لكن بعد انطلاق النقلة النوعية مع تجربة "**بيانات اكتوبر السنوية**" 2009/2004 الخاصة بمطاردة الشطط الدي لازم إعلان نتائج الامتحانات المهنية التي دعونا ل"**مقاطعتها إلى الأبد**" بُعَيْدَ انطلاقها، بدأت على خط المراقبة الموازي نقلة نوعية موازية أيضا وتمثلت في الانتقال من "**مراقبتي**" إلى مراقبة "**من يجالسني**". وقد كان من بين تلك "**العيون المراقبة**": "**قدماء الأصدقاء**" الدين كانوا يستغلون علاقات الصداقة القديمة لمجالستنا مباشرة وأخد الكلمة من أفواه أصحابها، كما كان من بين تلك "**العيون المراقبة**" لهوية جلسائي في الأماكن العمومية "**مناضلون**" نقابيون و"**مناضلون**" سياسيون و"**أعوان سلطة**"...

حدث هدا في الأماكن العمومية وسط المدينة. أما في حيّي، فكانت هناك تحريات "**أكثر إجرائية**" فقد صار جاري الدي أدخلني المدرسة عند بلوغي سن التمدرس أواسط السبعينيات مكلفا بتفتيش سلة قمامتي حتى اضأت المصباح عليه دات ليلة مظلمة فتلعثم في كلامه المبثور وهو يبحث عن جواب وراسه داخل سلة القمامة. وبعده جاء دور موظف النظافة الدي بدا يواظب على "**طرق بابي**" لتدكيري بإخراج سلة قمامتي وهي عادة لا يقوم بها احد من موظفي النظافة "**في العالم بأسره وعلى مر التاريخ**". ولما اخبرت الجيران بأمره تخلى عن عادته... لكنني لم أكن أعي بأنني صرت "**مراقبا**" من طرف جهة "**تتجاوز**" الجيران وموظفي النظافة حتى وقعت الواقعة في **الدكرى الثانية لتفجيرات الدار البيضاء**. فقد اقتحم مجهولون بيتي "**خلال فترة نومي**" بعد منتصف ليلة الثلاثاء 18 ماي 2004 وتركوا لي رسالة غير مكتوبة وقوامها أن في الإمكان الدخول إلى العمق المحدد وقتما نضجت الإرادة لدلك. وقد تمثلت هده الرسالة في قلب وضعيات "**أشياء**" في "**عمق**" بيتي وخرجوا "**سالمين**" دون تلمس حتى الأوراق النقدية الزرقاء المنزلة عارية على المائدة وسط الصالة!... وهي طريقة سلكها من قبل عشرة قرون "**الحشاشون**"، أتباع "**حسن الصباح**" الدين كانوا يتسللون إلى غرف نوم ضحاياهم ويتركون خنجرا على المخدة التي يتوسدونها ليدكروهم عند يقظتهم بأنهم تحت رحمتهم وبأنه بالإمكان عودتهم متى شاؤوا ليفعلوا ما شاؤوا...

ولقد أثبت المراقبة فعاليتها وأثمرت عن تهريب "**كل**" جلسائي إلى أماكن "**أخرى**" بعيدة لكن "**ليس قبل تنجيحهم**" في الامتحان المهني وترقيتهم بالطريقة التي أناضل "**ضدها**"**!** كما صار بعض "**قدماء الأصدقاء**"، مباشرة بعد تنجيحهم وترقيتهم، "**مناضلين نقابيين**" و"**مناضلين حزبيين**" و"**مدافعين عن نزاهة الامتحانات المهنية وعن التقدم الحاصل في البلاد**"...

بعض الزملاء صرح لي في "**بداية**" استثمارهم لزمالتهم لي: "**أصبحنا شخصيات مهمة لمجرد كوننا زملاء لك في العمل! فكل الفاعلين من كل الأطياف السياسية والنقابية والجمعوية ينادوننا بأسمائنا الشخصية والعائلية ويطلبنا لمجالستهم ومحادثتهم!**"

ثم بكل صراحة:

"**أستادي العزيز، أنت شخصية محبوبة وسمعتك طيبة لكن هده البيانات سَتَضُرُّ بكَ كثيرا. أوقفها حالا! وإلا ستفقد الكثير من علاقاتك وصداقاتك!**"

وفي عز الازمة، بدا يساورني الشك وبدأت اتساءل: لمن أناضل؟ ولمادا؟ فالأصدقاء يقبلون بدور الدمى ويبيعون صداقاتهم لمجرد "**التنقيل**" في الحركة الانتقالية او "**التنجيح**" في الامتحانات المهنية...

لكنني، في المقابل، فتحت عيني على الجيل الجديد من العقوبات في تاريخ البلاد: جيل الإيذاء بالضرب والجرح والتجريح "**دون الظهور**" لعموم الناس ك"**طرف معتدي**" و"**دون ترك أثر الضرب والجرح**" على جسد المعتدى عليه. فبعد **الجيل الاول** من العقوبات، جيل "**الضرب المبرح**" في الستينيات والسبعينيات، جاء **الجيل الثاني** الدي ركز على "**اختراق**" الإطارات الجماهيرية وإفراغها من قواها في الفترة الممتدة من أواسط السبعينيات من القرن العشرين إلى نهاية التسعينيات منه، واليوم جاء دور **الجيل الثالث** من العقوبات: جيل "**العقاب الشبحي**" الدي "**يمارس**" العقاب "**دون الظهور**" كطرف مُعاقب لضمان تواطؤ العامة من العوام على أن ما يحدث ل"**المتضررين**" ما هو إلا شكل من اشكال "**الوهم**" و"**التوهم**" و"**الجنون**"...

بهده الطريقة، أصبحت أعيش شكلا من أشكال "**الإقامة الجبرية**". فحتى محاولات العمل خارج أرض الوطن من خلال **مباراة تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بأوروبا** لهدا الموسم 2010/2009 كنت ولا زلت أُقْصَى منها ولو انني كنت هده السنة "**المرشح الوحيد**" في الإقليم الدي تقدم بملف الترشيح في الآجال القانونية، فقد كنت، عكس كل التوقعات، "**المقصي الوحيد**" فيما أرسلت الدعوات لاجتياز المباراة للمترشحين الدين قدموا ملفاتهم بثلاثة ايام "**بعد انتهاء الآجال القانونية**" كما ورد في هده الرسالة الموجهة للسيد مدير **أكاديمية طنجة- تطوان** في دات الموضوع:

فتجاوبا مع المدكرة الوزراية رقم 152 الصادرة بتاريخ 5 نونبر سنة 2009 الموافق ل17 من دي القعدة سنة 1430 والمنظمة لمباراة تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بأوروبا لهدا الموسم، قررت خوض غمار المشاركة رغم أن المدكرة بصيغتها الورقية لم تصل إدارة أي مؤسسة تربوية في الإقليم، إقليم العرائش، إلا بعد انتهاء أجل إيداع ملفات الترشيح. مما جعلني أَحَمّلُ المدكرة في صيغتها الإلكترونية في أول يوم لظهورها على صفحات الإنترنت مساء يوم الأربعاء 11 نونبر سنة 2009 لأعد ملفا متكاملا في ظرف الثمان والأربعين ساعة المتبقية لإيداع الملف بين أيادي نيابة وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي بإقليم العرائش يوم الجمعة 13 نونبر سنة 2009 ك"أول" ملف ل"أول" مترشح لمباراة هدا الموسم على الصعيد الإقليمي. لكنني، لدى وصولي إلى مكاتب نيابة العرائش زوال أمس الثلاثاء 24 نونبر 2009 واثقا من الخيارات العقلانية النابعة عن المعايير الواضحة والمقبولة في فرز الملفات، تفاجأت بغياب بطاقة دعوتي لاجتياز المباراة فيما تم استدعاء مترشحين أودعوا ملفاتهم "بعد" انتهاء الأجل المحدد في المدكرة بثلاثة أيام، يوم الإثنين 16 نونبر سنة 2009.

أرجو ألا يكون إقصائي من هده المباراة للسنة الثانية على التوالي له علاقة له بصدور كتابي "تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب".

(نص الرسالة الموجهة إلى السيد مدير أكاديمية طنجة-تطوان بتاريخ 25 نونبر 2009 والمسجلة تحت رقم 09/57)

أو في هده الرسالة الموجهة إلى السيد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنيةوالتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي على إقليم العرائش:

"فاستدعاءات المباريات التي أنتظرها ككل المرشحين لا أتوصل بها وأحيانا أكون المرشح المقصى الوحيد كما حدث قبل أسبوعين مع مباراة تدريس أبناء الجالية المغربية بالخارج، وملفات ترشحي تقصى مبدئيا من الإختيار الاولي كما حدث مع دات المباراة السنة الماضية، والمبارتين الوحيدتين اللتين سُمحَ لي باجتيازهما كنت أعلم مُسبقا بإقصائي منهما إقصاء مُقنعا وبأنهما مُجرد در الرماد في عيون المتتبعين، أما قرار تفتيشي عكس كل الموظفين الدين يتلقون قراراتهم من خلال المراسلات الإدارية في أوقات مقبولة فَعَلَي أن أسافر شخصيا إلى نيابة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي بالإقليم والتفتيش في دواليب المكاتب والمصالح كما حصل لي في أكتوبر من هده السنة 2009".

(مقتطف من رسالة موجهة إلى السيد نائب وزير التربية الوطنية على إقليم العرائش بتاريخ 10 دجنبر 2009)

وبعد ثلاثة اشهر من نشر مقالنا عن "**تفجيرات الدار البيضاء 2003**"، تعرضنا لاعتداء مسلح من طرف عصابة ملثمة ومدججة بالسلاح الابيض لأول مرة في حياتي في مدينتي وفي خيرة شوارعها وتحت الاضواء الساطعة. وقد تقدمنا بمحضر لدى الشرطة لكننا لم نتوص بأي جواب لحد الساعة بعد مرور أزيد من خمس سنوات...

السيد الوزير المحترم، فقد أصدرنا، كما تعلمون، بيانات أكتوبر السنوية خلال الفترو الممتدة بين 2004-2009 للتنديد بالشطط الدي بدأ يطال الامتحانات المهنية بالمغرب في عز التصنيفات الدولية المتتالية والمهينة لصورة المغرب والمغاربة. ولم يكن يهمنا جني أي ربح شخصي من ورائها عكس التقاليد البئيسة السائدة. ولأن الجميع، **في مدينتي على الأقل**، كان ولا زال يعلم دلك، فقد لجأ "**الفاعلون**" المحليون إلى زعزعة الارضية تحت أقدامي من خلال إشاعات موغلة في العدائية وسوء الظن.

وإن كنا لم نتقدم يوما بالطعن قانونيا في نتائج الامتحانات، فلأن الامر "**مستحيل**" مادام الطعن يقتضي المطالبة بالاطلاع على أوراق الامتحان أولا ثم الطعن في النتائج بعد دلك. ولأن نتائج المباراة كانت ولازالت "**تعلن بعد مرور حوالي سنة على الامتحان المهني**"، آنداك يصبح أمر الطعن في النتائج وفي نزاهة الامتحانات المهنية بالمغرب مستحيلا بسبب "**ضياع أوراق الامتحانات المهنية**"!...

السيد الوزير المحترم، المقاومة السلمية سلاح ابتكره **المهاتما غاندي** وتبنتها بعده حركات المقاومة في العالم بدء من **الدانمارك** في عهد الاحتلال النازي إلى **جنوب إفريقيا** في عهد الميز العنصري "**الابارتهايد**"... لكن ما لم

يخطر على بال **المهاتما غاندي** وما أقف اليوم شاهدا عليه ولا يشهده غيري في هدا الوطن ولا يراه هو شعار **المهاتما غاندي "مقلوبا"**. فمن شعار "**المقاومة السلمية**" في **هند غاندي** ضد المعمر الإنجليزي إلى "شعار **الحرب السلمية**" ضد **محمد سعيد الريحاني: أولا** بعزله عن محيطه ودائرة معارفه من خلال تنجيح أصدقائه في المباريات المهنية التي يطعن فيها وحرمانه من مصالحه المهنية والحياتية، **وثانيا بالسماح له بتمرير بياناته وخطاباته علنا كشكل من اشكال الدعاية لحال الديموقراطية في البلاد لكن مع التصدي له بشراسة ليس في مجالات البيانات والإصدارات بل في مهنته وقوت يومه...**

السيد الوزير المحترم، طلبت يوما من مدير مؤسستي الجديد وثيقة ففضل البحث عنها في ملفي على رف الخزانة بالإدارة حيث كنا رفقة أساتدة آخرين. وقد تفاجأ الجميع عندما اخد المدير ملفي الإداري من الرف بيدين تحتملان بالكاد ثقله. واعترف بأن دهولا عظيما غمرني كما غمر باقي الاساتدة الحاضرين داخل الإدارة إد سأل أحدهم، مندهشا:

- هل هدا ملف **محمد سعيد الريحاني؟!**

فأجاب المدير الجديد للمؤسسة بعفوية:

- نعم.

فتساءل الأساتدة تساؤل رجل واحد:

- ومادا يمكن أن يكون في ملفه حتى يصبح في هدا الحجم وبهدا الثقل؟!

وقد كان سؤال الأساتدة وجيها فمند دخولي إلى عالم التدريس في موسم 1993/1992 إلى اليوم لم أتغيب إلا لأسباب تتعلق بأنشطتي الثقافية ولم أمرض إلا ثلاث مرات من خلال ثلاث شهادات طبية مصادق عليها كما أن سلوكي منضبط ومتزن فلم أتعرض خلال كل مسيرتي المهنية إلى أي شكل من أشكال التعنيف الإداري: **فلا صادفت يوما لفت انتباه أو تنبيه أو إندار أو توبيخ ولا استدعيت في يوم من الايام إلى المجلس التأديبي... فبمادا يُنْفَخُ ملفي الإداري؟ ولأي هدف؟ ومن هي الجهة التي تقف وراء دلك؟...**

السيد الوزير المحترم، أنا اتساءل: "**هل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي نضخ دماءنا في شراييـنها وننسى دواتنا من أجل شعاراتها هي التي تنفخ لي ملفي الإداري لأهداف لا أعتقد بأي شكل من الاشكال بأنها أهداف تربوية أو نبيلة ولا حتى إنسانية؟ أم أن الامر يتعلق بجهة ثانية لا تعلم حتى وزارة التربية الوطنية بوصولها إلى ملفي في إدارة مؤسستي!"...**

وفي انتظار فتح ملفي كاملا غير منقوص، تقبلوا احترامي وتقديري.

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني

الرباط/المغرب

بتاريخ: الجمعة 12 فبراير 2010

الموضوع: مراسلة **ثانية** حول **الحيف الدي يطال وضعيتي الإدارية والمهنية** في قطاع التربية الوطنية

أما بعد،

فأراسلكم، السيد الوزير المحترم، **من خارج السلم الإداري عن طريق البريد المضمون كسائر الناس من غير الموظفين "خارج" قطاع التربية والتكوين**، عكس كل القوانين والتشريعات والأعراف الإدارية المعمول بها في سائر الأقطار في الزمن الراهن، **بعدما سُدَّ في وجهي هذا الباب**، باب المراسلات الإدارية عبر السلم الإداري، **لإتمام إحكام الطوق التعسفي حولي وإكمال العزل الممنهج عليّ** رغم انضباطي المهني والإداري. لقد صرت، بهده الصفة، **الموظف الوحيد** في المغرب الراهن الذي يشتغل "**بلا حقوق**": الموظف الوحيد في المغرب الحاضر الذي "**لا تقبل مراسلاته الإدارية**"، الموظف الوحيد في المغرب المعاصر الذي "**لا يطلع على المذكرات**"، الموظف الوحيد الذي "**لا يتلقى الاستدعاءات لاجتياز المباريات**"...

فالمذكرات الإدارية **لا أتوصل بها ولا أطلع على جديدها** وتفوتني، بهده الطريقة، المستجدات الإدارية والتربوية التي يواظب **نظرائي في نفس المؤسسة** من الموظفين القدامى والجدد على الاطلاع عليها في حينها والاستفادة من مضامينها. فكما تعلمون، السيد الوزير المحترم، المذكرات الإدارية هي عين الموظف على ما يجري حوله في القطاع، **بما في ذلك المذكرات المنظمة للمباريات المهنية**، وبدون اطلاع الموظف عليها **في حينها**، تضيع العديد من حقوقه الإدارية بما فيها "**الحق في الترشح للمباريات المهنية**"و"**الحق في التوصل باستدعاء لاجتياز المباراة**" و"**الحق في...**" و"**الحق في...**"

أما المباريات المهنية، فقد أصدرت بشأنها، كما تعلمون السيد الوزير المحترم، "**كتابا كاملا**" بعنوان "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" سنة 2009 وهو الكتاب الذي أخشى أن يكون وراء هدا **الجيل الجديد من العقوبات** التي تنالني والتي **لا تشبه بأي حال من الاحوال نماذج العقوبات المتداولة التي تعرض لها الكُتّابُ على مرّ التاريخ** من خلال منع كتبهم من التداول إما بمصادرتها أو حجزها أو حرقها... إن "**النوع الجديد والمبتكر**" من العقاب الذي نلنا ولا زلنا ننال قسطنا منه يحرص حرصا مبالغا فيه على الابتعاد عن إثارة الضجة وصناعة البطولات التي يثيرها غالبا عقاب الكاتب "**داخل مجال اشتغاله ككاتب**"، مجال الثقافة والإنتاج الثقافي، ليتفرغ لمعاقبته إداريا "**داخل قطاع اشتغاله كموظف**"، بعيدا عن أجواء وملابسات وظروف الأزمة الأصلية المتمثلة في صدور "**بيانات أكتوبر السنوية**" المعروفة الصادرة ما بين أكتوبر سنة 2004 و2009 وَالمُجَمّعَة بين دفّتَيْ الكتاب المذكور"**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" في الصيف الماضي 2009، عن طريق عرقلة المصالح الإدارية والإقصاء الكامل **على الواجهة المهنية**...

أما بالنسبة للمراسلات الإدارية، فبعد **رفض إدارة مؤسستي "الصريح والعلني" قبول مراسلاتي الإدارية**، فقد أضحى البريد والصحافة والإنترنت وسيلة "**ما قبل أخيرة**" للوصول إليكم، السيد الوزير المحترم، قبل طرق الباب الثاني: **باب المحكمة الإدارية**.

لكل هده الأسباب، السيد الوزير المحترم، وبعد **أزمة إدارية عمّرت ما يقارب السبع سنوات** من العمر الدي أفنيته ولازلت أفنيه دعما للرقي بهدا القطاع وخدمة لمستقبل الوطن، أراسلكم، **للمرة الثانية**، حول نفس الموضوع الدي راسلتكم سابقا بشأنه بتاريخ الثلاثاء 5 يناير 2010 عبر كل وسائل الاتصال "**العمومية**" التي **بقيت لحد الساعة متاحة** لي قصد "**رفع الحيف الدي يطال وضعيتي الإدارية والمهنية وفتح ملفي كاملا غير منقوص**" وكشف أسباب هذا الهجوم الإداري الذي يحدث لي **حصريا** وبشكل **مؤسسي وممنهج** والذي **لم يحدث لأحد غيري على مرّ العصور**.

وفي انتظار **فتح ملفي كاملا** ، تقبلوا، السيد الوزير المحترم، تقديري.

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني

الرباط/المغرب

بتاريخ: الجمعة 21 ماي 2010

الموضوع: مراسلة **ثالثة** حول **الحيف الدي يطال وضعيتي الإدارية والمهنية** في قطاع التربية الوطنية

أما بعد،

فقبل أزيد من ثلاثة أشهر، السيد الوزير، راسلتكم في موضوع **الحيف والإقصاء اللذين أتعرض لهما** في مهنتي بقطاع التربية الوطنية **بسبب نشاطاتي الثقافية وللسنة السابعة على التوالي. في البداية**، راسلتكم عن طريق السلم الإداري بتاريخ 5 يناير 2010 حول موضوع "**الحيف الدي يطال وضعيتي الإدارية والمهنية في قطاع التربية الوطنية**" برسالة مسجلة تحت رقم 10/01 لكن إدارة مؤسستي **سرعان ما أرجعت لي** النسخ الثلاثة من المراسلة **تحت مبررات متناقضة** أغربها مبرر "**عدم الاختصاص**". لذلك عمدت شخصيا إلى إرسال ذات المراسلة إلى وزارتكم الموقرة بالبريد المضمون بعد يومين من عدم السماح بمرور مراسلتي إليكم بتاريخ 7 يناير 2010 لكنني **لم أتلق أي جواب بعد ذلك ولم ألحظ أي تغيير في سياسة الحيف الممنهج الذي يطالني** وهو ما جعلني أعيد الكرة من خلال تحرير رسالة ثانية في نسختين بلغتين (**العربية والفرنسية**) ومرسلة **بالبريد المضمون طبعا** بتاريخ 12 فبراير 2010 لكن دون صدى أو أثر. وهذا ما جعلني، **بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر،** أُقدم على نشر النص الكامل للرسالة على صفحات الإعلام المغربي والعربي الإلكتروني والورقي لأتفاجأ، **بعد أقل من أسبوع على نشر الرسالة** لعموم الرأي العام الوطني والعربي، **بالمذكرات الوزارية والأكاديمية والنيابية التي حرمت منها لمدة سنة دراسية كاملة تأتيني حتى مكتبي في القسم الذي أشتغل فيه بتاريخ الجمعة 21 ماي 2010.** وقد هالني العدد الكبير جدا من المذكرات والذي ناهز **المائة مذكرة** والتي كان **من المفروض، بقوة الحق والقانون، أن أتوصل بها في حينها وأوقعها في تاريخ ورودها**. فقد توزعت المذكرات المائة التي حرمت من الاطلاع عليها في حينها والاستفادة من مضامين نشراتها بين:

* **مذكرات ثقافية** تضمنت دعوات للمساهمة في مجلات تربوية جادة كمجلة "**دفاتر التربية والتكوين**"،

* **ومذكرات إبداعية** خاصة **بالقصة القصيرة والإبداع التكنولوجي،**

* **ومذكرات مهنية** حول بعض المباريات المهنية الخاصة بتغيير الإطار والتي مرت دون أن نقرأها أو نسمع بها،

* **ومذكرات إخبارية** كمذكرات الشراكات بين وزارة التربية الوطنية وباقي الشركاء...

ولأن **عدد المذكرات ناهز المائة،** فقد تعذر عليّ قراءتها في القسم لتفادي الإخلال بالسير العادي لعملي وإهمال واجبي، فقد حملت معي المذكرات المائة إلى بيتي لقراءتها بإمعان لم أفعله من قبل مع قديم المذكرات في السنوات الماضية. **وكم راعني هول التفكير الإداري في القطاع الذي أشتغل فيه والإصرار المؤسسي على إقصائي وعزلي بطريقة لا تحتكم ليس فقط إلى الاحترافية بل حتى على أبسط شروط الشجاعة والجرأة والمواجهة!...**

ولقد وقعت، السيد الوزير، على هذه المذكرات المائة "**بالتنصيص على تاريخ اليوم الذي اطلعت فيه عليها**" وهو يوم **الجمعة 21 ماي 2010** وهو ما يشهد على "**الهوة السحيقة**" التي تفصل بين تاريخ "**اطلاعي**" على المذكرة وتوقيعها وبين يوم ورودها للمؤسسة وتاريخ اطلاع "**غيري من باقي الأساتذة**" عليها في تاريخها الذي يعود إلى شهر غشت 2009 وشهر شتنبر 2009 وشهر أكتوبر 2009 وشهر نونبر 2009 وشهر دجنبر 2009 وشهر يناير 2010 وشهر فبراير 2010 وشهر مارس 2010 وشهر أبريل 2010...

ولقد نسخت صورا كربونية لهذه المذكرات "**صونا لتوقيعي من التحريف وحماية للتاريخ المنصوص عليه بجانب الإمضاء من الشطب**" وذلك للإدلاء به عند الضرورة والاقتضاء.

وتقبلوا، السيد الوزير، تقديري واحترامي.

إلى السيد نائب وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على إقليم العرائش

بتاريخ: الأربعاء 23 يونيو 2010

الموضوع: استمرار عرقلة حقوقي الإدارية في نيابة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي بإقليم العرائش

المرجع: جلسة حوار الأربعاء 16 يونيو 2010 لتدارك تفاعلات الأزمة التي رافقت صدور كتابي "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية بالمغرب**"

تحية طيبة
أما بعد،

فلا بد، السيد نائب وزير التعليم المحترم، أنكم أدركتم حسن النية التي أبديتها لقبول "**جلسة الحوار**" التي دعوتموني لحضورها بتاريخ الأربعاء 16 يونيو 2010 بالرغم من المؤاخذات العديدة التي سجلتها على عملية الإعداد لتلك الجلسة: عدم توصلي بالدعوة، تأجيل الجلسة دون إشعاري بذلك، طريقة تنظيمها وإدارتها، عدم اطلاعي على التقرير الختامي للجلسة الذي حرره المقرر وأخرجه معه... ومع ذلك، قبلت الدعوة إيمانا بأننا جميعاً، في قطاع التعليم، لا نشتغل "**لفائدة بعضنا البعض**" وإنما نعمل جميعا "**مع**" بعضنا البعض "**لفائدة الوطن**". حتى إذا ما حدث شطط، وجب علينا "**جميعا**" تعقبه ومحاربته دون هاجس الخوف على المنصب أو الموقع أو الزمالة أو غيرها من العوائق التي يجب القطع معها قبل أي جلسة حوار يراد لها ان تكون فعلاً "**جلسة حوار**" ويتوقع منها الخروج ب"**حلول**" لأزمة تستفحل مع مرور "**الدقائق**".

فقد تفضلتم بدعوتي عن طريق مدير المؤسسة التي أشتغل فيها، برسالة هاتفية قصيرة على الساعة "**الواحدة ليلا**"، ل"**جلسة حوار**" كانت تنقصها، بصراحة، شروط "**الجلسة**" أولا ثم شروط "**الحوار**" ثانيا. ف"**الجلسة**" في سياقها الإداري العام يسبقها عادة إعداد جِدّي: من إرسال الدعوة للحضور والتزام بموعد الجلسة وإعداد تقرير في عين المكان واطلاع الجميع عليه في حينه والتوقيع عليه بتاريخ يوم انعقاد الجلسة...

فكما ل"**الجلسة**" الإدارية شروطها، فل"**الحوار**" أيضا شروطه ومن ضمنها: شرط التواصل إذ طفت للسطح منذ البداية ازمة تواصلية انضافت إلى الأزمة الإدارية الأصلية: إذ وجدت نفسي في مواجهة غير متكافئة مع خمسة إداريين معنيين مباشرة بالأزمة من جهة وسلطة إدارية من جهة أخرى "**تبرر**" كل الخروقات أو "**تنفي**" وقوعها بالمرّة. وهو ما جعل الجلسة تُغَلّبُ عليها لغة "**امتلاك الحقيقة**" على لغة "**فضيلة الاعتراف**".

فقد كان من المفترض أن يكون الحوار موجها للفصل بين "**الحق المهني**" وبين "**الشطط الإداري**". وهذا بالضبط ما جعلني أُلبّي الدّعوة فحضرت إلى مقر نيابة وزارة التعليم على إقليم العرائش اعتقادا مني بأن البداهة خلال "**جلسة الحوار**" ستسير في اتجاه الانتصار ل "**الحق المهني**" في الوقت الذي وقفت فيه على حقيقة أخرى قوامها أن "**الإداري**" ينحاز دائما إلى جانب "**الإداري**" بينما يبقى "**الأستاذ**" في خلافاته مع الإدارة "**يتيما**" لا ينفعه "**الحق**" كي يكسب "**حلفاء**" يقفون إلى جانبه!

ولعله من الطريف أن تتقدم نيابة وزارة التربية الوطنية، كطرف أول في الأزمة "**على المستوى الإقليمي**"، "**بطلب**" عقد "**جلسة حوار**" لكنها ما أن تَدْعُ "**الطرف الثاني**" للحضور حتى تتحول، "**لأسباب ما**"، من "**مُضْغٍ**" إلى "**مُدافع**"، ومن "**صاحب حَلٍّ**" إلى "**مُؤَزِّمٍ للأمور**"، ومن ثقافة "**الاعتذار**" إلى ثقافة "**الهجوم**" كوسيلة ناجعة لتعزيز الدفاع، ومن "**مُحاورٍ**" إلى "**ناصِحٍ**" في قَلْب غير مفهوم للأدوار: **تنصح الطرف الثاني الذي يشتكي تظلما إداريا دام سبع سنوات بضرورة الاعتناء بصحته وعدم تردده في الإقدام على متع الحياة ليعيش حياة سعيدة بعيدة عن الأزمة الجارية!**... وهو ما جعل "**طريقة تفكيري**" خلال "**جلسة الحوار**" هذه تصبح "**المتهم الأول**" في هذه الأزمة وليس "**شطط الإدارة**" التي تمَّ إلحاقها ب"**المقدس**" في الوقت الذي تركزت فيه كل الجهود للتركيز على إلحاق "**طريقة**

تفكيري" ب"**المدنس**". والحق أن هذه الطريقة ليست بالغريبة على المغاربة الذين يعوون جيدا "**الثنائية**" التي تشكل قطب الرحى في فلسفة الإدارة المغربية خصوصا والعربية عموما منذ عهد "**حمّورابي**": ثنائية "**الرّاعي**" و"**الرّعية**".

مرارا، خلال الجلسة المذكورة، طالبتموني بالفصل بين مهامي ك"**أستاذ**" بالمهنة وبين اهتماماتي ك"**مثقف**" ولكنكم في علاقتكم بي لا تفصلون بين المهمتين. وإلا فأين دلالات الفصل بينهما في عرقلة مصالحي الإدارية وإقصاء ملفات ترشحي للمباريات بشكل دائم؟ فأين "**المهنية**" في ما جرى وما يجري منذ سبع سنوات؟

إن أزمتي، السيد نائب وزير التعليم، تتلخص في كوني أعاقب ك"**مثقف**" من خلال "**مهنتي**". وهذا ما شرحته لكم مرارا خلال الجلسة مع ملاحظتي لإرادة ثابتة من طرفكم في عدم تقبله ولو أن اليومين اللاحقين ل"**جلسة 16 يونيو**" أثبتا ب"**الملموس**" صدق قولي وصدق معاناتي مع هذه الإدارة.

فيوم الجمعة 18 يونيو 2010، حاول العامِلون والقيّمون على "**مصلحة شؤون الموظفين**" من الذين "**حضروا جلسة الحوار ووعدوا ببداية صفحة جديدة**" قبل ثمان واربعين ساعة فقط، على موعد مع تكرار"**تجارب الماضي**" من خلال رفض ملف ترشحي لمباراة التفتيش وتعليل الأمر ب"**الملف الناقص**"، ومبرر النقص هو "**تاريخ المصادقة على الشهادة الجامعية المرفقة**" (...) وبأن القانون يلغي كل وثيقة صودق عليها بتاريخ يتعدى ثلاثة أشهر. والعجيب أن نفس الموظفين الذين يقرؤون "**عليّ**" هذا القانون لا يقرؤونه على "**غيْري**" من المترشحين الذين قبلت ملفاتهم بشهادات ودبلومات يصل تاريخ المصادقة عليها "**السنة الكاملة**"!

إن محاولة الإداريين العاملين تحت إمرتكم إقصاء ملفي بمبرر "**النقص**" هي **أوّلاً** منافية للقانون. فالوثائق المصادق عليها "**لا تتقادم**" باستثناء شهادة تاريخ الازدياد وشهادة الحياة ... للتأكيد على أن صاحبها "**لا يزال على قيد الحياة**". أما الدبلومات والشهادات المصادق عليها هي شهادات مقبولة لدى كل الإدارات مدى الحياة. **وثانيا**، فمحاولة إقصاء ملفي من الترشيح للمباراة في التاريخ السابق الإشارة إليه، تبقى محاولة تنم عن "**عنادة**" صارخة في الاستمرار في "**عرقلة مصالحي الإدارية**".

وإنني لأخشى أن يكون الهدف من وراء "**جلسة حوار 16 يونيو**" هو مجرد **التشويش على الرأي العام الذي قرأ الرسالة المفتوحة إلى وزير التعليم وعبر عن غضبه من شكل تدبير الإدارة التربوية بمستوياتها الثلاثة للأزمة. بمعنى آخر، أخشى ألا تكون**"**جلسة حوار 16 يونيو**" جلْسةً "**للقطع مع ممارسات الماضي**" وإنما جلسة "**لإقناعي بضرورة وعيي بحساسيتي المفرطة اتجاه السير العادي والطبيعي للأمور...**

فكما كان ذلك جليا منذ البداية، لم تتوفر في "**جلسة حوار 16 يونيو**" شروط النجاح في وقت مبكر. ولعلّي سجّلت بعض المؤاخذاتِ عليها وأهمها:

- **تغييب البحث عن الحلول والبدائل**.
- **الاكتفاء بالإنصات دون تعدّيهِ إلى مرحلة التفهم ونقد الذات**.
- **قلب الادوار**: فما يقوم به المعني بأمر الخروقات "**عادي**"، أما "**ضحية**" الخرق فعليه "**تغيير طريقة تفكيره**" وبداية صفحة جديدة.
- **الدفاع عن الخروقات الإدارية** بدل معالجتها والتصدي لها بلا هوادة
- **غياب الشفافية**: فالتقرير الختامي لوقائع الجلسة لم يقرأ ولم يوقع ولم تعرف وجهته بعد نهاية الجلسة...
- **إيقاف مفاجئ لجلسة الحوار** بدعوى موعد آخر لكم مع أناس آخرين
- **تغييب ثقافة الدعوة المباشرة** وتعويضها بالدعوة عن طريق الرسائل الهاتفية (***SMS***) في الواحدة والنصف ليلا!

القناعة التي بدأت تتشكل لدي الآن هي أن ما يحدث لي هو "**أمر محسوم فيه**" وأن المتلفظ به سواء كان صادرا في "**الجلسات**" أو "**الوقفات**" ليس شيئا آخر غير "**متلفظ به**"، لا أقل ولا أكثر. فما دامت "**جلسة حوار 16 يونيو 2010**" لم ينتج عنها مقترحات حلول اللهم النصح بالإقبال على متع الحياة والتأكيد على ضرورة اعتنائي بصحتي، فيبدو أنني المعني الوحيد بهذه الازمة التي تسببها لي "**الإدارة التعليمية بأسمائها الثلاثة ومستوياتها الثلاثة**". كما يظهر بأنني المعني الوحيد بإيجاد الحلول للأزمات التي يسببها لي الإداريون العاملون بهذا القطاع، قطاع التعليم.

أود أخيرا التأكيد على أنني لم أطلب إجراء حوار ولا كانت لي في يوم من الأيام هواية "**الجلسات**" و"**المجالسات**" ولكنني حضرت "**جلسة حوار 16 يونيو 2010**" من باب "**لب دعوة من دعاك**". ولأن تلبيتي للدعوة عجلت ب"**صدمتي**" من جراء ما عاينته وقد صرحت لكم بذلك أمام الحضور داخل مكتبكم قبل انتهاء الجلسة حين طلبتم رأيي في "**جلسة الحوار**" تلك ، فإنني **لن أقبل لاحقا دعوة لا تتوفر فيها الشروط الأساسية**، ومن بينها:

أولا، التوصل بالدعوة رسميا؛

ثانيا، التنصيص على جدول الأعمال؛

ثالثا، الالتزام بالموعد؛
رابعا، شرط العمل على التوصل إلى حل لأزمة عمرت "**سبع سنوات**"؛
وخامسا، قراءة التقرير الختامي والتوقيع عليه.

ولأن للتقرير وظيفة خطيرة في القدرة على تقويل الحضور ما شاء وتحوير اتجاه الحوار حيثما شاء، و"**من باب الوقاية فقط**"، سأنشر "**التسجيل**" الكامل والمفصل لوقائع "**جلسة حوار 16 يونيو 2010**" على المنابر الورقية والإلكترونية؛ ومن جهة أخرى، سأسمح للمتعاطفين معي بتحريك الحملات التضامنية على المستويين العربي والدولي قبل الانتقال إلى **خيارات أخرى**.

يبدو، السيد النائب، بِأنني ما دمت عاملا في هذا القطاع ، فستظل هذه "**العقوبات المؤسسية**" وهذا "**الحصار المؤسسي**" مسلّطين عليّ وستبقى مشاكلي "**دون حل**" و"**دون أدنى تحرك أو إرادة في الحل**". وهو ما لا يمكن لأي "**كائن حي**" في هذا الوجود "**مهما صغر حجمه**" أن يقبل به. فدوام الحال من المحال ولذلك سألجأ لطرق أبواب أخرى.

وتقبلوا، السيد نائب وزير التعليم المحترم، فائق تقديري واحترامي.

"جلسة مغلقة"

«HUIS CLOS»

﴿التسجيل الكامل والمفصل لوقائع جلسة الحوار المنعقدة داخل مكتب نائب وزير التعليم على إقليم العرائش بالمغرب يوم الأربعاء **16** يونيو **2010** والتي جمعت محمد سعيد الريحاني بممثلي نيابة وزارة التربية الوطنية بالإقليم على خلفية الحيف الإداري الذي يطاله منذ **2003** مع أول بيان من بياناته التي جمعت لاحقا في كتابه الصادر صيف **2009** تحت عنوان "تاريخ التـــــــلاعب بالامتحانات المهـــــنية بالمغرب"﴾

نائب الوزير: توصلت بإصداراتك في وقت مضى واليوم (يقرأ خبرا منشورا على صفحة جريدة) أعلم بأنك أشرفت على ترجمة نصوص مغربية إلى اللغة الإنجليزية ضمن أنطولوجيا "**صوت الأجيال: مختارات من القصة الإفريقية المعاصرة**" الصادرة قبل أسبوع بالولايات المتحدة الأمريكية. هل بدأت الكتابة قبل ولوجك عالم التدريس؟

محمد سعيد الريحاني: نعم. بدأت الكتابة مبكرا.

نائب الوزير: هل بدأت الكتابة باللغة العربية أم باللغة الإنجليزية؟

محمد سعيد الريحاني: في المرحلة الثانوية، جربت الكتابة باللغة **الفرنسية** وفي المرحلة الجامعية جربت الكتابة باللغة **الإنجليزية** وبعد دخولي مجال التدريس تحولت للكتابة باللغة **العربية**.

نائب الوزير: هذا فخر لنا أن تكون هنا بيننا!

محمد سعيد الريحاني: لا فخر بما أنجزته أمام ما يحدث لي وما يحاك لي. لا فخر في ذلك ولا أحد يفكر في الأمر...

نائب الوزير: لماذا؟

محمد سعيد الريحاني: للأسباب التي دعوتموني للحوار بشأنها.

نائب الوزير: وما هي هذه الأسباب؟

محمد سعيد الريحاني: أود في البداية التأكيد على أن مشكلتي ليست مشكلة "**مهنية**" صرفة فلا أحد يشكك في كفاءاتي المهنية. لا الرؤساء ولا المؤطرين ولا التلاميذ ولا آباء التلاميذ...

إن مشكلتي "**سياسية**" بحتة تتحكم فيها "**المصلحة**" وينخرط فيها "**المخزن**" باسمه الواضح و"**المجتمع السياسي**" أحزابا ونقابات، ما دامت النقابات منذ ميلادها قبيل الاستقلال "**توابع حزبية طيعة**".

لقد بدأت مشكلتي مع "**تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء**" حيث نشرت مقالا في الموضوع عنوانه "**من ثقافة الحياة إلى ثقافة الموت**". ثلاثة أشهر بعد نشر المقال، تعرضت ل"**أول اعتداء في حياتي**" في أهم شوارع مدينتي وتحت الأنوار الساطعة، بل، حتى بعد مرور **ست سنوات** على الواقعة، لم أتوصل من الشرطة لحد الساعة بأي جواب في الموضوع، لا بالسلب ولا بالإيجاب. وبعد هذا الاعتداء، بدأت تنتهك حرمة بيتي في غيابي. لكن بعد قراري إخراج أزمتي للعموم عبر الإعلام الورقي والإلكتروني، اتخذت الامور سبيلا جديدا وهو "**معاقبتي في مهنتي**" وكانت أول أشكال العقاب مع "**أول**" مباراة مهنية شاركت فيها للترقي و"**آخرها**" في حياتي المهنية على الإطلاق يوم 18 دجنبر عام 2003.

مباشرة بعد إعلان نتائج هذه المباراة، بدأت أصدر بشكل سنوي "**بيانات أكتوبر السنوية**" الخاصة بالتلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب والتي استمرت من أكتوبر 2004 إلى أكتوبر 2009، موعد صدور الكتاب الذي جُمّعَتْ بين دفتيه كل البيانات الصادرة بين الغايتين. لكن مع بداية إصداري لهذه "**البيانات الأكتوبر السنوية**"، انسحب

"**المخزن**" للخلف وسلط علي "**المخازنية**" الذين يسمون تجاوزا ب"**المجتمع السياسي**" من أحزاب ونقابات وغيرها من التوابع. فقد كان التحول البارز عام 2004 هو قبول "**المجتمع السياسي**" النيابة عن "**المخزن**" في عقابي من خلال رسائل التهديد وصك الإشاعات وإفشاء الأسرار الشخصية والمهنية والمضايقات... لكن التحول الأبرز في الأزمة كان هو دخول "**إدارات**" القطاع الذي أشتغل فيه لتنوب عن "**المجتمع السياسي**" وعن "**المخزن**" في عقابي داخل مهنتي.

وقد تدرجت هذه الأزمة عبر ثلاث مستويات: على **الصعيد الوزاري** وعلى **الصعيد النيابي** وعلى **الصعيد المؤسسي المحلي**. فعلى **الصعيد الوزاري**، كنت "**أُرَسّبُ**" بشكل "**تعسفي**" في الامتحانات القليلة التي سُمِحَ لي بحضورها.

وعلى **الصعيد النيابي**، وصل الأمر إلى عرقلة "**كل**" ترشيحاتي لمباريات العمل بالخارج ومباريات التفتيش...

أما على **الصعيد المؤسسي المحلي**، فقد بلغ الأمر هذه السنة حد رفض مراسلاتي الإدارية وحرماني من الاطلاع على المذكرات الوزارية والنيابية وغيرها...

نائب الوزير: لنبدأ ب"**المستوى الأول**"، المستوى **الوزاري**. ما هو شكل العقاب الذي تمارسه عليك وزارة التربية الوطنية والبحث العلمي والتعليم العالي؟

محمد سعيد الريحاني: على المستوى **الوزاري**، أنا نادم ندما عظيما على عدم مطالبتي بالاطلاع على أوراق امتحاني في مباراة 2003 لتصديقي لأقوال القائلين بأن الأوراق اتلفت خاصة وأن النتائج ظهرت بعد حوالي سنة عن مرور الامتحان. ولكنني سأفعل شيئا في هذا الاتجاه وسأثبت لمن لا زال يشكك في الأمر بأن "**الوزارة لا تصحح أوراق الامتحانات**" وأن "**المنجحين يتم انتدابهم**" وان "**النتائج تعلن ضدا على أنف المتبارين وضدا على أنف التنافسية والتباري**" والدلالات الأخرى للامتحانات والمباريات في ثقافات شعوب العالم...

نائب الوزير (مبتسما): إذن ليست لديك الآن دلائل على أن أوراق الامتحانات لا تُصحح.

محمد سعيد الريحاني: الأدلة قاطعة لكن وثائق الإثبات سأعمل جاهدا على توفيرها "**قريبا جدا**".

نائب الوزير: في انتظار ذلك، لننتقل إلى "**المستوى الثاني**"، المستوى **النيابي**. ما هو شكل العقاب الذي تمارسه عليك نيابة وزارة التربية الوطنية والبحث العلمي والتعليم العالي بإقليم العرائش؟

محمد سعيد الريحاني: على المستوى **النيابي**، تعرضت لثلاثة أشكال من العقاب. **الشكل الأول**، أهم تجلياته هو حرماني لمدة سبع سنوات من التفتيش (2002-2009) لإضعاف حظوظي في الترقي. **والشكل الثاني**، أهم مظاهره إخفاء تقرير تفتيشي (الذي تحقق أخيرا في 2009) عني **لمدة تناهز خمسة أشهر في رهان على تفويت فرصة الترشح للترقية بالاختيار.** فلم أحصل على تقرير التفتيش إلا في آخر يوم لإيداع ملفات الترشيح الذي وافق يوم الجمعة 23 أكتوبر 2009 بعد رحلتين إلى نيابتكم ل"**التفتيش**" عن تقرير التفتيش بين المكاتب والأقسام. **والشكل الثالث**، يكمن في إقصاء ملف ترشحي لمباراة تدريس أبناء الجالية المغربية بالخارج حتى عندما أكون أنا "**المرشح الوحيد**"!...

نائب الوزير: لنبدأ بالتفتيش!

محمد سعيد الريحاني: لمدة سبع سنوات، 2002-2009، لم يزرني مفتش واحد!

نائب الوزير: هذا عندي مبرر له.

محمد سعيد الريحاني: وما هو هذا المبرر؟

نائب الوزير: لدينا في الإقليم خصاص كبير في هيأة التأطير التربوي.

محمد سعيد الريحاني: ولكن لمدة "**سبع سنوات**"؟

نائب الوزير: نعم وهنا قرب إدارتي في المؤسسة المجاورة أستاذ لم يزره مفتش منذ عشر سنوات؟

الحضور (يومئون برؤوسهم تأكيدا وتأييدا)

محمد سعيد الريحاني: كمسؤول، هل ترى الأمر عاديا؟

نائب الوزير: يكون الأمر غير عادي عندما تكون الظروف متوفرة لهيأة التأطير. أما عندما لا تتوفر الظروف المناسبة، فالأمر عادي. كما أنه كان بإمكانك أن تراسلني في الأمروآنذاك سأبعث لك بمفتش.

محمد سعيد الريحاني: ولكن جميع زملائي في المؤسسة يستفيدون من التفتيش في حينه دون طلب أو انتظار. أين مبرر الخصاص في هيأة التأطير التربوي في أزمتي الإدارية التي يبقى التفتيش مجرد جزء يسير منها؟ أم أن المقصود هو أن أتحمل لوحدي الخصاص؟

هناك أمور أخرى غير مبرر "**الخصاص في هيأة التأطير**" لعبت دورها في الضغط على المفتشين كي لا أستفيد من نقطة التفتيش التي لها دور في رفع الحظوظ في الترقي بالاختيار. وقد كان مفتش السنة الماضية "**شجاعا**" عندما "**تحدى**" الضغط الذي مورس على من سبقه من المفتشين المتعاقبين على دائرتي وقدم لزيارتي في مقر عملي بتاريخ 26 ماي 2009 وحرر تقريره الذي أودعه المكاتب النيابية بالإقليم بتاريخ 7 يونيو 2009 . ولكن مباشرة بعدما علمت

"**لوبيات الضغط**" بالأمر، عمدت إلى "**عرقلة**" توصلي بالتقرير في التاريخ الذي يسمح بالترشح للترقي. وقد شاركت نيابتكم "**مشاركة فعلية**" في ذلك.

نائب الوزير: من قال لك بأن المفتش أرسل التقرير إلى النيابة بتاريخ 7 يونيو 2009؟

محمد سعيد الريحاني: لقد اعتقدت في البداية، **بعد انتظار دام خمسة أشهر**، بأن المفتش لم يرسل التقرير إلى النيابة وسألته في الموضوع فعبر لي عن دهشته من الأمر كونُه أرسل التقرير لكم بتاريخ 7 يونيو 2009!

رئيس قسم الحياة المدرسية (متدخلا لأول مرة): المُهِمّ، أن تقرير تفتيشك وصلك في حينه. أليس كذلك؟

محمد سعيد الريحاني: أبداً. لم يصلني في حينه ولم أتوصل به بالطريقة التي يتوصل بها سائر الناس من الموظفين بالمغرب. لقد لجأنا، أنا والمدير، "**مرتين**" للبحث في أقسام هذه النيابة والتفتيش في دواليبها عن تقرير التفتيش تحت ضغط نهاية الآجال المحددة للمشاركة في الترقية. وكم كانت مفاجأة السيد **مدير المؤسسة** التي أشتغل بها عظيمة عندما وجد التقرير في "**آخر يوم**" من عمر إيذاع ملفات الترشيح، يوم الجمعة 23 أكتوبر 2009، ولكنه وجده ضمن "**المرجوعات**". والسيد مدير المؤسسة حاضر معنا الآن إذا أردت تأكيدا أو توضيحا في الأمر. إنه شاهد على صحة ما أقوله.

رئيس قسم الحياة المدرسية (لمدير المؤسسة): لقد أرسلته لك عبر البريد فلم تأخذه ف"**رجع**".

مدير المؤسسة (جازما)**:** لا. لم أتوصل به قطعا ودفتر الواردات عندي خير شاهد على صحة ما أقوله.

رئيس قسم الحياة المدرسية (متعجبا)**:** هذه صدفة غريبة**!**

محمد سعيد الريحاني (مقاطعا): مثل هذه "**الصدف**" لم تكن تحدث لي بهذه "**الكثافة**" قبل دخولي تجربة إعلان مواقفي من ضرورة إصلاح الإدارة في قطاع التربية الوطنية المغربية. مثل هذه "**الصدف**" لم تكن تحدث لي بهذه "**الكثافة**" قبل دخولي تجربة إصدار البيانات التي كانت السبب الأكبر في انطلاق هذه "**الصدف**" ووقوعها لي بشكل "**حصري**".

نائب الوزير: هي مجرد "**صدفة**".

محمد سعيد الريحاني: السيد نائب الوزير، "**الصدفة**" كانت قبل قليل مع حادثة أولى سقناها لتداولها وهي الآن تتكرر مع الحالة الراهنة وستتكرر مع الحالة التي سأطرحها بعد حين. ألا يوجد ثمة منهج للتفسير غير "**الصدفة**" و"**الصدف**"؟

هذه إدارة. والإدارة لا تترك مجالا ل"**الصدفة**" و"**الصدف**" في تدبيرها لسير الأمور بالقطاع. ولا ينبغي لها ذلك.

رئيس قسم الحياة المدرسية (مرة أخرى لمدير المؤسسة): هل كتبت لك تاريخ توصلك بالتقرير بينما أنت لم تتوصل به أصلا؟

مدير المؤسسة: نعم.

رئيس قسم الحياة المدرسية (يستأذن نائب الوزير ويخرج من القاعة)

نائب الوزير(للريحاني)**:** أنا أعرف بأنك أيضا ستكتب تقريرا عن هذه الجلسة وتنشره ورقيا وإلكترونيا وهذا من حقك. أنا فقط أردت، من خلال هذه الجلسة، أن أثبت لك بأنني جاد في ما أقوله وإلا فما جدوى عقد لقاء معك بحضور رؤساء الأقسام بالنيابة الذين قد يصبحوا شهودا ضدي؟...

محمد سعيد الريحاني (لا يجيب)

نائب الوزير: ولكنني صادق في ما أقوله.

محمد سعيد الريحاني: أرى ذلك واضحا. وفوق ذلك، فأنت تشبهني على الأقل فيزيولوجيا.

نائب الوزير: أنا الذي أشبهك أم أنت الذي تشبهني؟

محمد سعيد الريحاني: لنقل بأننا نتشابه**!**

الحضور (يضحكون)

نائب الوزير: ما يحدث لك مجرد "**صدف**" ليس إلا.

محمد سعيد الريحاني: لا يمكن ان تكون "**صدفا**". فكلما أظهرت لكم "**أزمة**" من الأزمات التسع والتسعين، تقولون لي بأن هذا عادي وأنه حدث لشخص آخر وأن ذاك حدث أيضا لثان وأن ذلك حدث كذلك لثالث... ولكنك لا تقول بأن "**كل ذلك حدث لشخص واحد**". وحده "**محمد سعيد الريحاني**" حدث له "**كل**" ذلك. وحده**!**

الحضور (يصمتون)

نائب الوزير: مجرد "**ضربة حظ**"...

محمد سعيد الريحاني: "الحظ" قد يكون هنا (واضعا أصبعه على مكتب النائب**)** وآنذاك يمكننا تقبله. ولكنه تكرر هنا وهناك وهنالك و"**مع موظف واحد دون غيره**"**!**

نائب الوزير: هذا حدث ويحدث...
محمد سعيد الريحاني: نعم، قد يحدث هذا لموظف واحد هنا وقد يحدث ذاك لموظف ثان هناك وقد يحدث ذلك لموظف ثالث هنالك... أما أن يحدث هذا وذلك وذاك ل"**موظف واحد**" في كل نيابات وزارة التعليم بالمغرب عبر كل العصورالتاريخية، فهذا ما ليس بالصدفة وما ليس بالعادي. وهذا الموظف الذي يحدث له كل هذا هو "**محمد سعيد الريحاني**".
الحضور (يضحكون)
رئيس قسم الحياة المدرسية (يعود إلى القاعة**)**
نائب الوزير (للريحاني**):** كم عمرك؟
محمد سعيد الريحاني: أعتقد بأن لنا نفس السن. انا من مواليد 23 دجنبر 1968
نائب الوزير: أنت إذن لست من عمري. أنت تكبرني بثلاث سنوات.
محمد سعيد الريحاني: ثلاث سنوات ليست عمرا يُبَاهى به ولا تجربة تظهر نُضْجا. الثلاث سنوات التي سبقتك بها قضيتها فقط "**أحبو**" على يدي ورجلي**!**
الحضور (يضحكون)
نائب الوزير (للريحاني**):** السي الريحاني، لقد اخترت طريقا صعْباً.
محمد سعيد الريحاني: أولا، هذا ليس "**طريقي**". وثانيا، أنا لم أختره. إنه مجرّد "**حِمْلٌ**" فُرِضَ عَلَيّ وصار يعيق طيراني. تماما كالطاوورس الذي يمنعه ذيله من الطيران.
نائب الوزير: مثالك ينطبق على الطاووس الذكر فقط أما أنثى الطاووس فذيلها أقصر وبإمكانها الطيران.
الحضور (يضحكون)

نائب الوزير: لنعد إلى احتجاجك على نتائج الامتحانات المهنية. هل للامر علاقة ب"**عدم نجاحك فيها**"؟
مدير المؤسسة (موضّحا): هو لا يشارك في المباريات المهنية منذ 2003 تاريخ مشاركته الأولى والأخيرة.
نائب الوزير (متعجبا): ولم لا تشارك؟
محمد سعيد الريحاني: لقد كتبت جوابا على هذا السؤال كتابا كاملا عنوانه **"تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب"**. ورغم ذلك، جوابا على سؤالك، فأنا لا أرى في هذه المباريات والامتحانت المهنية لمرحلة "**التناوب والتوافق**"، "**رسوبا**" أو "**نجاحا**" وإنما "**ترسيبا**" و"**تنجيحا**". فليست التنافسية هي المقرر والمحدد والسيف الفصل في تحديد لائحة النجاح كما قد يعتقد البعيدون عن سير الأمور في مغرب ما بعد 1998. إنّ أسماء "**المنجحين**" تحدد "**سلفا**" ويتم "**التمويه**" عليها بإعلان المباراة "**العموم**" المتبارين، "**كما تقتضي ذلك الديموقراطية الإدارية**". إن الوزارة الوصية على التعليم في المغرب لا تصحح اوراق الامتحانات المهنية وتكتفي بتسلم "**لوائح المنجحين**" من تحت الطاولة من يد "**نقابات الشغيلة التعليمية**" وإعلانها لعموم المنتظرين من المتبارين ك "**ناجحين**" في المباريات المهنية و"**متفوقين**" على غيرهم ممن لا يعرفون سير الأمور في مغرب عهد "**التناوب والتوافق والت**...".
"**مباريات الترقية في قطاع التعليم بالمغرب**" خط أحمر علي ولا يحق لي المشاركة في "**تمثيلية لا يرضى بها كل ذي نفس كريمة**". وقد قلت ما قلته خلال السبع سنوات الماضية وجمعته في الكتاب المذكور، كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**".
نائب الوزير: ولكنك تحرم نفسك من الترقية بهذه الطريقة**!**
محمد سعيد الريحاني: موقفي هو عدم المساهمة في تأثيث مسرحية إدارية من خلال لعب دور الكومبارس المجاني. هذا هو موقفي والباقي لا يهمني...
نائب الوزير (بعد صمت**):** سبق لك أن راسلتني في موضوع عدم توصلك باستدعاء اجتياز مباراة التدريس بالخارج وأذكر بأنني أجبتك. أليس كذلك؟
محمد سعيد الريحاني: نعم.
نائب الوزير: لقد كانت لي الشجاعة أن أجيبك موقّعاً الرسالة باسمي وخاتِماً إياها بطابعي.
محمد سعيد الريحاني: شجاعتك تسجل لك وأنا أحييك على ذلك ولو أن الإدارة مطالبة دائما بأن تكون "**شجاعة**" إلا أنني لم أجد جوابك المضمن في الرسالة مقنعاً على الإطلاق. فإذا كان ملفي ناقصا، كما ترى إدارتكم، فقد كان من الأجدى إرجاعه لي في حينه ما دام التراسل جار عن طريق البريد المحمول الذي هو "**مدير المؤسسة**" والذي كان حاضر داخل قسم شؤون الموظفين بالنيابة.
رئيس قسم الحياة المدرسية (مقاطعا)**:** هناك مذكرة وزارية تنص على أن أي ملف ناقص يجب أن يلغى.

محمد سعيد الريحاني: هذا صحيح إذا قامت النيابة بواجبها وعممت "**المذكرة الخاصة بالمباراة**" التي لم أتوصل بها لحد الساعة بعد مرور ثمانية أشهر على خروجها من مكتب وزير التعليم بالرباط. فقد حملت المذكرة من الإنترنت بمجهود ذاتي وأعددت الوثائق وارسلتها لكم مُجَمّعةً في ملف وداخل الآجال المحددة فقط لتطبقوا فيها حكم "**الإلغاء**" بموجب المذكرة التي وجدتم صعوبة بالغة حتى في تذكر رقمها وتاريخها!

مقرر الجلسة: ألغينا ملفك لأنك لم توقع على بيان الخدمات ضمن مواد ملفك؟

محمد سعيد الريحاني: أنا ما أتعجب له هو أن المراسلات البريدية العادية حين تخطئ هدفها تعود إلى أصحابها، والمراسلات الإلكترونية حين تخطئ أهدافها ترسل فيدباك لإشعار المرسل بالأمر، والهاتف حين يصادف خطا مشغولا أو غير مشغل فهو يصدر رنينا إنذاريا ... بينما في إدارتكم التي يفترض فيها الصرامة والحزم، وعبْر أعلى درجات التراسل الذي هو البريد المحمول، تتسلم ملفات الترشيح وحين تراه ناقصا لا ترجعه للمدير "**الواقف**" امامها بل تلقي به في سلة النفايات!

وفي هذا الموضوع، لدي اعتراضان.

مقرر الجلسة: ما هو الاعتراض الأول؟

محمد سعيد الريحاني: الاعتراض الأول هو أن بيان الخدمات مهمتكم أنتم في أقسام ومصالح ومديريات شؤون الموظفين في النيابة والأكاديمية والوزارة. فكيف يعقل ان أشتغل في قطاع لمدة سبعة عشر عاما ولا زلت أتلقى سنويا المطبوع تلو المطبوع مختوماً كل مرة بعبارة "**عَاجِلٌ**". وما هي مضامين هذه المطبوعات "**العاجلة**" و"**المستعجلة**"؟

لا شيء.

لا شيء على الإطلاق.

هي مجرد معطيات قدمناها للإدارة "**قبل سبعة عشرة عاما**" وفي "**كل عام من السنوات السبعة عشر**": الاسم والنسب وتاريخ الازدياد وتاريخ التعيين وتاريخ التوظيف وتاريخ الترسيم والهاتف الثابت والهاتف النقال والعنوان البريدي مع أنني لا أذكر في يوم من الأيام أنني توصلت من نيابتكم ولو برسالة واحدة حتى في الأوقات التي كنت انتظر فيها الاستدعاءات لاجتياز المباريات... هل هذه معطيات حاسمة تراهن عليها الإدارة في إقصاء المرشحين من المباريات؟

مقرر الجلسة: وما هو الاعتراض الثاني؟

محمد سعيد الريحاني: الاعتراض الثاني يتلخص في كون عملية فرز الملفات لا تخضع لمنطق "**القانون**" وإنما لمنطق "**المزاج**" و"**العلاقات**".

مقرر الجلسة: ما حجتك على أن فرز الملفات لا يضبطها قانون؟

محمد سعيد الريحاني: الحجة شرحتها في الرسالة التي أرسلتها، عن طريق السلم الإداري، إلى السيد **مدير أكاديمية طنجة-تطوان** بتاريخ 25 نونبر 2009. وبينما كنت أنتظر جوابا من السيد مدير الأكاديمية، تلقيت جوابا من السيد نائب وزير التعليم على إقليم العرائش بتاريخ 24 دجنبر 2009**.** وقد كان مضمون المراسلة أنني "**المرشح الوحيد**" في نيابة إقليم العرائش الذي قدم ترشيحه "**في الآجال المحددة في المذكرة التنظيمية**"، أي الجمعة 13 نونبر 2009، ورُفِضَ ملفي بينما قبلت "**كلّ**" الملفات للمرشحين الأحد عشر الذين قدموا ترشيحاتهم "**خارج**" الآجال المحددة، أي يوم الإثنين 16 نونبر 2009.

نائب الوزير: هل كانوا أحد عشر؟ أنا لا أذكر العدد لأنه مرّ وقتٌ على هذه الواقعة؟

محمد سعيد الريحاني: نعم.

نائب الوزير: هل تعرفهم؟

محمد سعيد الريحاني: طبعا. وما أعرفه أكثر هو "**القسوة**" التي تتعامل بها إدارتكم مع الموظفين الذين يلتزمون بالقانون و"**التسامح**" و"**التساهل**" مع غيرهم. فقد كنت من بين الأوائل ممن أتيحت لهم فرصة الاطلاع على المذكرة المنظمة لمباراة **تدريس أبناء الجالية بأوروبا الغربية لموسم 2009-2010** مساء يوم الأربعاء 11 نوفمبر 2009 وأعددت الملف يوم الخميس 12 نوفمبر وأودعته مدير المؤسسة يوم 13 نوفمبر 2009 وهو آخر يوم لتلقي ملفات المرشحين طبقا للمذكرة الوزارية التي وصلت المؤسسات التربوية بالإقليم بعد انتهاء الآجال بينما لم تصل مؤسستي حتى هذه الساعة، بعد مرور حوالي ثمانية أشهر على صدورها من العاصمة الإدارية.

نائب الوزير: ألم تصل المذكرة في الوقت المناسب؟

محمد سعيد الريحاني: المذكرة الوزارية المنظمة لمباراة **تدريس أبناء الجالية بأوروبا الغربية لموسم 2009-2010** صدرت بتاريخ 11 أكتوبر 2009 لكنها **لم تصل مؤسستي لحد الساعة من هذا اليوم من هذا الشهر، يونيو 2010.**

نائب الوزير (ينظر إلى مدير المؤسسة)
مدير المؤسسة (لا يجيب)
محمد سعيد الريحاني (مُكرّراً): أنا ما يضرّني هو هذه الازدواجية في المعايير. "**القسوة**" على من "**يحترم**" القانون و"**التساهل**" مع الآخرين.
مقرر الجلسة (يوقف تحرير التقرير ليشارك في وقائع جلسة الحوار): لا يوجد هناك أي تحيز ضدك، السي الريحاني.
الحضور (لا يجيبون)
مقرر الجلسة (مواصلا): أنا طول عمري وأنا أترشح لمباريات الترقية مع أني من سلم أدنى منك، فهل ترى هذا "**ترسيبا**" لي و"**حيفا إداريا**" في حقي؟
الحضور (لا يجيبون)
مقرر الجلسة: أقسم بالله العلي العظيم، أننا لم نكن نعرف عنك غير اسمك. هذه هي أول مرة نراك رأي العين ونجالسك ونتحدث إليك.
محمد سعيد الريحاني: ليس المهم صورتي، بل "**اسمي**".
نائب الوزير: تربطني بالنقابات جلسات حوار منتظمة ولا اذكر في يوم من الأيام بأن أحدا منهم طلب مني أن أتحرك ضدك...
محمد سعيد الريحاني: (لا يجيب ويكتفي بمطالعة وجوه الحاضرين ويتأكد بأن النقابات الحزبية ممثلة داخل القاعة تمثيلا ديموقراطيا)
الحاضرون (لا يجيبون)
مقرر الجلسة: أنا أتذكر بأن أول يوم رأيتك فيه هو اليوم الذي جئت تسأل عن استدعائك فلم تجدها.
محمد سعيد الريحاني (يتذكر للتو ولأول مرة بأن هذا هو الموظف الذي أعطاه في "**ظرف دقيقتين**" تبريرين اثنين "**مختلفين**" عن حادث "**إقصائه**" من المباراة: في المرة **الأولى** قال له الموظف الذي هو مقرر الجلسة اليوم بأن "**مدير المؤسسة لم يدفع ملف ترشيحه للمكاتب النيابية**"؛ وفي المرة **الثانية** بعدما "**هاتف**" محمد سعيد الريحاني مدير مؤسسته "**قرب عتبة**" المكتب النيابي وأيقن بأن "**الخبر زائف**" وبأن المدير "**دفع الملف وقُبِلَ مِنْه**"، عاد ليقدم له "**تبريرا ثانيا مغايرا**" فحواه أن أكاديمية طنجة-تطوان هي من قام بالانتقاء وإرسال الاستدعاءات مع أنه "**لم يكن هناك لا انتقاء ولا أي شيء**" فمن قدم ترشيحه نودي عليه.)

رئيس قسم الموظفين: الإدارة ليس لها مشاكل معك والدليل هو أن آخر مرة تقدمت بطلب المشاركة في ندوة الترجمة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بظهر المهراز بجامعة محمد بن عبد الله بفاس لمدة يومين فرخصت لك.
مدير المؤسسة (مؤكدا): لم ترخص له الإدارة للمشاركة في ندوة فاس فقط بل رخصت له قبل ذلك بالمشاركة في العديد من الملتقيات الوطنية الأخرى.
محمد سعيد الريحاني: ولكن العمل الثقافي من صميم العملية التعليمية. هل يفصل احد منكم بين "**الثقافة**" و"**التعليم**"؟
الحضور (لا يجيبون)
محمد سعيد الريحاني: إذا شاركت في ملتقى من الملتقيات الوطنية، فالأمر لا يتعلق بالذهاب إلى "**نزهة**" أو "**رحلة**". إن الأمر أولا "**تطوعي**" وثانيا "**يشرف نيابتكم**" وثالثا "**العمل الثقافي هو الوجه الثاني للتعليم**". فهل يرى أحدكم العكس؟
رئيس قسم الموظفين: كلامك صحيح ولكن عليك أن تعوض الساعات التي تغيبت فيها، عليك أن تقدم جدولا لاستدراك الدروس... ولكننا في قسم شؤون الموظفين لم ندخل معك أبدا في مثل هذه الحسابات.
محمد سعيد الريحاني: أنا أقوم بإجراءاتي القانونية قبل أي مشاركة في أي ملتقى. أتقدم بطلب الترخيص للمشاركة قبل "**خمسة عشر يوما**" وأعززه بالوثائق اللازمة قانونيا ولم يحدث لي أبدا ان توصلت في يوم من الايام بأي ترخيص من أي إدارة في أي من النيابات التي عملت بها وهو ما يعني أن العمل الثقافي "**من صميم**" العملية التعليمية وليس مجرد "**تغيبات**"، كما أسمع الآن. وهو، بالمناسبة، "**أول تصريح**" من "**أول إداري**" يَقْرِنُ بين **المشاركة في الملتقيات الثقافية** وبين **التغيبات**.
رئيس قسم الموظفين: وماذا لو رفضت الإدارة الترخيص لك بحضور هذه الملتقيات؟
محمد سعيد الريحاني: ذاك شأن آخر...
نائب الوزير: لنمر إلى المحور الثالث، إلى محور مدير مؤسستك. ما قولك فيه؟

محمد سعيد الريحاني: السيد مدير المؤسسة رجل طيب وهذه شهادة حق أقولها في حضوره وغيابه. ولكنه بهذه الطيبوبة، لا يرى ما يرسمه له آخرون يخبرونني مسبقا بما سيفعلونه هم لي ويجعلونه يقوم هو بذلك.

مدير المؤسسة (محتجا): أنا لست قاصرا حتى يتلاعب بي غيري!

محمد سعيد الريحاني: ولكنهم فعلوا بك ذلك! فرفضك تلقي مراسلاتي الإدارية كان في الأصل رفضهم هم. فقد سبقوك في ذلك القرار بيومين وقالوا قبلك ما قلته لي بيومين بعدهم. وحجبُ المذكرات الوزارية والنيابية عني لمدة "**سنة كاملة**" كانت فكرتهم هم ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون فكرة إداري عاقل. وثمة أمور أخرى كثيرة لم تكن فيها أنت الإداري "**المقرر**" بل كنت فيها الموظف "**المنفذ**"...

نائب الوزير: ذكرت في إحدى مراسلاتك بأنه يرفض تلقي مراسلاتك الإدارية بينما هو لم يفعل ذلك.

مدير المؤسسة (يومئ برأسه إيجابا)

محمد سعيد الريحاني: كيف لم يفعل ذلك؟ مدير مؤسستي طرأ عليه تغير لا تخطئه العين هذه السنة، 2009-2010. فقد بدأ أولا بتلقي مراسلاتي الإدارية و"**الاحتفاظ بها**" و"**عدم إرسالها**" إلى وجهاتها المحددة في التواريخ التي "**لا تخدم مصالحه وأجندته**"، ثم انتهى به المطاف إلى "**رفض مراسلاتي الإدارية رفضا نهائيا**".

نائب الوزير: ولكن المدير ها هو أمامك يقول بأنه يتلقى مراسلاتك ويرسلها وليس ثمة مشكل في الأمر. (متوجها إلى المدير) أليس كذلك؟

مدير المؤسسة (يومئ برأسه إيجابا)

محمد سعيد الريحاني (متعجباً): ولكنني لا زلت أحتفظ بالنسخ من المراسلات التي رفضها وعليها رقم الإيداع بخط يده وهو لم "**يرفض**" مراسلاتي سراً أو في لحظة انفراد بل "**أمام زملائي في العمل**"!

نائب الوزير (للمدير): هل أرسلتها أم لا؟

مدير المؤسسة: لا. لم أرسلها.

محمد سعيد الريحاني (لنائب الوزير**):** ليس من حقه رفض مراسلاتي الإدارية.

نائب الوزير: ولكنه المشرف المباشر على مراسلاتك؟

محمد سعيد الريحاني: هل هي أطروحة جامعية؟ هي مجرد مراسلة أو رسالة! والإشراف عليها لا يعني التدخل في مضامينها. الإشراف عليها يعني إيصالها الوجهة المحددة لدى المكاتب النيابية.

نائب الوزير: كيفما كان الأمر، فمدير المؤسسة هو المشرف على مراسلاتك.

محمد سعيد الريحاني (مُصِرّاً): وكيفما كان الأمر، فليس لمدير المؤسسة بتاتا الحق في رفض المراسلات تحت أي مسمى. إن تصرفه هذا كان "**لا إداريا**" لأنه كان يتصرف تحت ضغط "**نقابات حزبية**" هي التي جرته لهذه المشاكل وتركته "**وحيدا**" وانسحبت سالمة للوراء!

مدير المؤسسة (منفعلا): لنْ أُكرّرَ هذا ثانية!

محمد سعيد الريحاني: أنت حرٌّ. أما أنا فلن أضع مراسلاتي ثانية بين يديك. **فلا يُلْسَعُ من الجحر مرتين.**

مدير المؤسسة: أعدك أمام السيد النائب بأنني سأنقل مراسلاتك مهما كان مضمونها وأن أعطيك وصل إيداعها وأن أختمها وأوقعها بيدي...

نائب الوزير: السي الريحاني، من حقك ولو كان موضوع شكايتك هو مدير مؤسستك ان تعطيه الشكاية في يده ويعطيك وصل إيذاعها في يدك...

محمد سعيد الريحاني (مقاطعا): ما تقوله، السيد النائب، أعرفه بالبداهة منذ أول خطوة في أول يوم دخلت فيه القطاع. المشكل ليس في عدم معرفتي بالأمر. المشكل يكمن في كون مدير المؤسسة الذي يعمل تحت إمرتكم بدأ هذه السنة في "**رفض مراسلاتي الإدارية**" و"**حرماني من الاطلاع على المذكرات**". هذه هي المشكلة. وأنا أريد أن أعرف الأسباب.

لقد سبق للسيد مدير المؤسسة أن رفض إرسال مراسلتي الأولى الخاصة بقرار انسحابي من مكتب "**جمعية النجاح**" بتاريخ 10 دجنبر 2009 وهي لا زالت على مكتبه بعد أزيد من "**ستة أشهر**". كما رفض مراسلتي المطالبة ب"**رفع الحيف الذي يطالني في هذا القطاع منذ سبع سنوات**" بتاريخ 5 يناير 2010.

مدير المؤسسة: المراسلة الأولى لم أرفضها ولكن كانت لي أسباب جعلتني أتروى في الأمر إذ راهنت على تغييرك لموقفك في موضوع انسحابك من مكتب "**جمعية النجاح**". لقد كان الهدف هو إعطاؤك فرصة مراجعة قرارك في الأمر لتؤازرنا في تدبير أمور المؤسسة. أما مراسلتك الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية فقد "**رفضتها**" لأنها تتحدث عن تداعيات مقال كنت قد أصدرته حول تفجيرات 16 ماي 2003 وعن أمور أخرى كثيرة خارج قطاع التربية الوطنية...

محمد سعيد الريحاني (مقاطعا)**:** ولكن ليس لك الحق لا في الاحتفاظ بالمراسلات ولا في تكييفها مع أجندتك ولا في رفضها تحت أي مسمى. ليس من حقك تغيير مواقفي. كما ان وظيفتك كمدير تلزمك بإبلاغ المراسلات ولو كنت شخصيا موضوعها. أنت، في هذا القطاع، "**موظف**" وليس لك الحق في لعب أدوار أخرى.

مدير المؤسسة: لن أرفض لك مراسلةً بعد اليوم!...

نائب الوزير (للرّيْحَانِي**):** هل تحمل معك نسخة من مقالك حول تفجيرات 16 ماي 2003 كي أطلع عليه؟

محمد سعيد الريحاني: لو علمت بأمر هذا اللقاء مُبكرا لحضّرت له عقليا ونفسيا ولأحضرت الوثائق اللازمة ولكنني علمت بالأمر في ساعة متأخرة من الليل، "**الواحدة والنصف**"، عبر "**رسالة هاتفية**". ولذلك لم أحمل معي لا المقال الذي أصدرته بمناسبة تفجيرات 16 ماي 2003 ولا أي وثيقة أخرى.

نائب الوزير: أريد أن أطلع على نسخة من هذا المقال، فبماذا تنصح؟

محمد سعيد الريحاني: أنصح بمحرك البحث "**غوغل**".

نائب الوزير: لنمر الآن إلى سؤال مباشر. "**ما هي مطالبك**"؟

محمد سعيد الريحاني: لي "**ثلاث**" مطالب.

الحضور (ينتبهون اكثر من أي وقت مضى خلال الجلسة)

نائب الوزير: ما هو طلبك الأول؟

محمد سعيد الريحاني: أن أكون "**إنساناً**"، ككل الناس، في هذا الوجود.

نائب الوزير: وما هو طلبك الثاني؟

محمد سعيد الريحاني: أن أكون "**مواطناً**"، ككل المواطنين، في هذا البلد.

نائب الوزير: وما هو طلبك الثالث؟

محمد سعيد الريحاني: أن أكون "**موظفاً**"، ككل الموظفين، في هذا القطاع. فهل هذا يحتاج إلى نضال وكفاح ومجاهدة في النفس وفي الغير؟

نائب الوزير: إذن، أنت لست موظفا الآن؟

محمد سعيد الريحاني: أبداً.

نائب الوزير (للإداريين الحاضرين في القاعة**):** هل فهمتم شيئا؟

الحضور: (لا يجيبون)

نائب الوزير (موجها السؤال للريحاني**):** أترى؟ ليست هناك "**مشكلة**". مجرد "**أمور عادية**"، مجرد "**صدف**". كما أنه ليست لديك حجج قوية ولا براهينَ قاطعة. فما استعرضته يبقى مجرد "**توصيفات**".

محمد سعيد الريحاني: إذن، أزمة إدارية عمرت "**سبع سنوات**" مع الخروقات التي بالكاد جُمِّعَتْ في "**كتاب من ستة وتسعين صفحة**" كلها ليست حججا ولا براهين ولا ترقى إلى مصاف الدلائل القاطعة!

نائب الوزير (للحضور): هل سمعتم حججا؟

الحضور (يصمت)

نائب الوزير (للريحاني): أرأيت؟

محمد سعيد الريحاني: السيد النائب، لقد انتبهت منذ البداية إلى منهجيتك في الحوار. أنت "**تدافع**" على كل شيء صادر عن الإداريين العاملين تحت إمرتك. وهذا لن يجعلك تفهم الازمة فهما موضوعيا. لقد كنت تدافع من أول الجلسة حتى نهايتها. وأنا أعذرك في ذلك إذ حتى لو حاولت فعل العكس فستجد الأمر غير ممكن...

نائب الوزير: ألم أنصت إليك طول مدة اللقاء؟

محمد سعيد الريحاني (مشيرا إلى المكتب بينه وبين النائب**):** لهذا المكتب العريض بيني وبينك "**سلطة**"؛ (ثم مشيرا إلى الكرسي الذي يجلس عليه النائب) ولذلك الكرسي "**سلطة**" (ثم مشيرا إلى فضاء القاعة) ولهذه القاعة "**سلطة**"... وكل هذه "**السلط الرمزية**"**، حين يتعارض العنصر الإداري مع العنصر الوظيفي، لن تبقي لك هامشا لحرية التصرف والاستقلالية في الرأي.**

نائب الوزير: هذا مكتب متواضع للغاية إذا ما قورن بمكاتب موظفين آخرين في قطاعات أخرى.

محمد سعيد الريحاني: ليس هذا ما قصدته. أنا لا أقصد الأبهة والفخفخة، أنا أقصد التأثير غير المرئي لهذا المكتب وهذا الكرسي وهذا الفضاء على الموظف لتذكيره ب"**حدوده**" و"**محدوديته**" فيضطر للفصل بين "**ما يريده**" وبين "**ما تريده المؤسسة التي تشغله**" ويضطر للفرملة عند أدنى تفكير بالانزياح عن خط الإدارة لإنصاف المتضررين من "**شططها**".

نائب الوزير (مقتنعا): حسنا، إذا قبلت بجلسة أخرى فلن نجلس المرة القادمة حول هذا المكتب العريض كما وصفته وإنما سنجلس هناك في زاوية القاعة على كراسي متساوية وفي شكل دائري ونناقش الأمور بروية. وفي انتظار ذلك، ما رأيك في هذه الجلسة؟

محمد سعيد الريحاني: ليست هذه أول مرة أحضر فيها جلسة حوار مع مسؤول في القطاع ولن تكون الأخيرة ولكن لي عليها مؤاخذات.

نائب الوزير: وما هي هذه المؤاخذات؟

محمد سعيد الريحاني: خاب ظني كثيرا في هذا اللقاء الذي أخذ مجرى مخالفا لما توقعته. كنت أتوقع أن أتلقى دعوة رسمية للحضور لهذه الجلسة وكنت أتوقع أن يقرأ جدول الأعمال في بداية اللقاء كي نكون على بينة من محاور اللقاء وكنت اتوقع أن يكون النائب حكما لا ينحاز لجهة إدارية ما وكنت أتوقع ان نخرج بنتائج ملزمة للجميع وكنت اتوقع بأن تزال كل المشاكل العالقة ولكن ، للأسف، لا شيء من هذا حدث. فقد كنت، طيلة المدة التي استغرقها هذا اللقاء، "**أعيد قراءة ما كتبته في رسائلي الإدارية**" التي من المفترض أن تكون قد قرئت من طرف الإداريين الذين دعوني إلى مائدة الحوار.

نائب الوزير: هل يمكنني أن أطرح عليك بعض الأسئلة الشخصية؟

محمد سعيد الريحاني: مثل ماذا؟

نائب الوزير: عن حالتك الاجتماعية، مثلا. هل أنت متزوج؟ مطلق؟ أرمل؟ وإذا كنت متزوج، كم مرة تزوجت؟... أجبني بصراحة لأنه في حالة العكس، فيمكنني الحصول على الأجوبة الكافية والشافية من جهات أخرى.

محمد سعيد الريحاني: هل لهذا السؤال علاقة بموضوع الحيف الإداري الذي أتعرض له منذ سبع سنوات؟

نائب الوزير: يمكنك الجواب كما يمكنك الامتناع عن الجواب فأنت حرّ. ولكنني سأتقصى الحقيقة من قنوات أخرى للوصول إلى جواب عن سؤالي...

محمد سعيد الريحاني: ولماذا كل هذا؟

نائب الوزير: لأنه يجب عليك أن تفتح صفحة جديدة في حياتك وأن تهتم بصحتك وأن تُقْبِل على مسرات الحياة...

محمد سعيد الريحاني: وهل يمكن لهذه الصفحة أن تُقْلَبَ دون تنظيف ما تراكم من شطط إداري في حقي في الصفحات المطوية!

نائب الوزير: يكفي أن تقلب أنت الصفحة القديمة وهكذا ستبدأ الصفحة الجديدة. فأنا أتمنى أن تتفرغ لصحتك ولراحتك النفسية ولأسرتك وتترك هذا المسار الذي لن يؤدي بك إلى أي طريق.

محمد سعيد الريحاني: هل هذه هي الخلاصة التي سنخرج بها من هذه الجلسة "**الحوارية**" بعد ساعتين من التركيز والنقاش والدفاع والهجوم؟

نائب الوزير (مكررا): اهتم بصحتك!

محمد سعيد الريحاني (ينظر للنائب في محاولة لفهم النصيحة)

نائب الوزير (مؤكدا**):** اهتم بصحتك!

محمد سعيد الريحاني (لا يجيب)

نائب الوزير: جلستنا تشرف على نهايتها لأن لي موعد آخر مع موظفين آخرين ينتظرون دورهم. لكن هل اقتنعت بأنه ليست لديك "**مشاكل إدارية**" وإنما مجرد "**أوهام**"؟

محمد سعيد الريحاني: أنا لم أقبل دعوتكم بحثا عن "**قناعات**". ف"**القناعات**" و"**الأوهام**" سِيّان. أنا جئت إلى هنا لأتحاور. وللأسف، هذا بالضبط ما كان ينقص هذا اللقاء.

(الحضور يسارع نحو الباب، كلّ وفريقه)

"**مقرر الجلسة**" يدس ورقة التقرير في جيب سرواله ويسرع الخطى نحو الباب للحاق بزملائه من رؤساء الأقسام بنيابة إقليم العرائش الذين وصلوا باب الخروج من القاعة بمجرد رفع الجلسة...

"**مدير المؤسسة**" يتأبط ذراع **محمد سعيد الريحاني** ويدعوه لجلسة على انفراد لتدارس المشاكل العالقة ويقترح عليه "**حَرْق**" كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" الذي لم يجر عليه سوى المتاعب...

"**نائب وزير التعليم على إقليم العرائش**" يبقى في مكتبه وهو يردد: "**السي الريحاني، إذا ما اقتضى الأمر جلسة حوار جديدة، فمرحبا بك مجددا!**"...

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني

الرباط/المغرب

بتاريخ: الجمعة 23 يوليوز 2010

الموضوع: حول حرماني من الحق في الاطلاع على النسخ المصححة من أوراق امتحاني في مركز تكوين المفتشين بالرباط

تحية طيبة

أما بعد،

فمنذ الثلاثاء 5 يناير من هذه السنة، 2010، تبقى هذه هي الرسالة الرابعة التي أبعثها لكم في موضوع **أزمتي الإدارية والمهنية التي عمرت سبع سنوات** بالتمام والكمال على أمل فتح ملفي بكل الشجاعة التي تليق بكم وبمقامكم. إلا أنني إذا كنت قد تسلحت بقليل من الحماس في رسائلي السابقة، فإنني أكتب لكم اليوم هذه الرسالة تحت ثقل الإحساس بالعار لِمَا عاينته في الفضاء الذي يفترض فيه أن يختار أطر الغد من المفتشين التربويين **بعد أربعة عشر يوما من إجراء مباراة ولوج مركز تكوين المفتشين** في الأكاديميات الجهوية في ربوع المملكة المغربية يومي الخميس والجمعة 8 و 9 يوليوز 2010.

فقبل أسابيع، تحديدا يوم الأربعاء 16 يونيو 2010، أتيحت لي من باب الصدفة فرصة الاطلاع على المذكرة التنظيمية لمباراة ولوج مسلك المفتشين وهو ما لم يتحقق لأغلب أساتذة الإقليم الذي أشتغل فيه ولعل **هذا ما يفسر ضعف مشاركة الاساتذة العاملين بنيابة إقليم العرائش.** وبعد **العرقلة الأولية الروتينية التي ترافق دائما إيداع ملف ترشيحي لكل المباريات في نيابة إقليم العرائش،** تم بشق الأنفس قبول ملفي لكنني، في المرحلة الموالية لقبول الملف، لم أتلق استدعاءً لاجتياز المباراة. ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، ماا تتضمنه الاستدعاء من **قيمة رمزية** تتمثل في التشريف بالمتباري و**قيمة وظيفية** تتجلى في توفير معلومات أساسية للمتباري كمكان وتاريخ إجراء الامتحان والمواد الممتحن فيها والمدة الزمنية المخصصة لها ورقم الامتحان وغير ذلك. بل إن **الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي** نشر لوائح المرشحين في كل الأكاديميات الجهوية بالمغرب **باستثناء أكاديمية واحدة** هي أكاديمية جهة القنيطرة التي توصلت "**بطرقي الخاصة**" في أوقات متأخرة من المساء بأنها ستكون وجهتي. وقد تحملت الأخطاء الإدارية "**الأولية**" اعتقادا مني في البداية بإمكانية صلاحها بعد حين. لكن ما تأكد لاحقا هو أن **ما يحدث ليس أخطاء** وإنما هو "**طريقة في تدبير المباريات**" خاصة عند **ربط ما يجري بما جرى خلال تنظيم نفس المباراة السنة الماضية** ثم **مقارنته بباقي المباريات المهنية على طول الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى الآن**. ولهذه الاسباب، لما أُعْلِنَت للعموم **لائحة التَّنْجيحَات** بنفس **الإخراج القديم-الجديد،** لم يعد بإمكاني قبول دور "**المتباري اللامبالي**". ولذلك قررت المطالبة بالاطلاع على النسخ "**المصححة**" لأوراق امتحاني.

ذهبت أولاً إلى مقر الأكاديمية الجهوية بالقنيطرة التي أشرفت على تنظيم الامتحان الذي كنت من بين متباريه يومي 8 و9 يوليوز 2010 وأودعت طلبي مكتب الضبط الذي أرشدني إلى مصلحة الامتحانات حيث لاقيت مسؤولا أخبرني، بعد اطلاعه على موضوع زيارتي، بأن الأكاديمية الجهوية بالقنيطرة، شأنها شأن كل الاكاديميات الجهوية بالمغرب، كانت مهمتها خلال هذه المباراة تتمثل في ثلاث: أولا، **تنظيم المباراة؛** وثانيا، **حراسة المتبارين؛** وثالثا، "**تعليب" الأوراق وإرسالها إلى مركز تكوين المفتشين دون حتى تصحيحها** أو **ترتيبها.** وأكد بأنه عليَّ أن أقصد مركز تكوين المفتشين بمدينة الرباط، فهناك فقط يمكنني أن أجد أجوبة لأسئلتي.

وفي ظرف **أربعين دقيقة** كنت داخل "**الكتابة الخاصة**" لمدير مركز تكوين المفتشين بالرباط لكن "**المفاجأة**" التي رافقت قدومي كانت "**مزدوجة**": فمن جهته، تفاجأ السكرتير الخاص لمدير مركز تكوين المفتشين، الذي لم يكن يتوقع قدوم أي وافد من المتبارين على المكتب ظهر يوم الجمعة 23 يوليوز 2010، آخر الأيام التي يليها أسبوع الامتحانات الشفوية والعطلة الإدارية السنوية، لمعرفة "**سبب قدومي**" وهو "**الاطلاع على النسخ المصححة من أوراق امتحاني**". ومن جهتي، تفاجأت لأن أول ما صادفته عند دخول الكتابة الخاصة لمدير المركز كان هو "**حزمات**" أوراق

المتبارين لولوج مسلك المفتشين التربويين وهي المباراة التي أجريت "**قبل أربعة عشر يوما**" لا زالت مربوطة في منتصف طولها وعرضها ب"**الحبال**" بالطريقة التي تصورتها عندالاستماع إلى المسؤول في أكاديمية القنيطرة قبل أربعين دقيقة من قدومي إلى هذا المكتب بالرباط وهي لا زالت موضوعة على الأرضية بين الباب الذي دخلت منه والمكتب الذي جلست بجواره بحيث لم يبق بيني وبين "**الحزمات**" غير **خمسة وعشرين سنتمترا**. وهذا ما أربك السكرتير الخاص لمدير مركز تكوين المفتشين الذي لم يعلم بقدومي إلا ب"**ثوان**" فقط من خلال مكالمة هاتفية أجرتها معه السكرتيرة في المكتب المجاور. وقد بدا الارتباك واضحا في كلامه وفي نظراته ل"**حزمات**" أوراق المتبارين لولوج مسلك المفتشين التربويين على الأرض قرب ركبتي اليسرى. ووجدتني أتلقى سيلا من الأسئلة المحيرة وهي تتساقط داخل جمجمتي:

"هل، بعد أربعة عشر يوما من إرسال حزمات الأوراق من الأكاديميات الجهوية إلى مركز تكوين المفتشين لتصحيحها وفرزها وترتيبها، لا زالت الحبال تشدها في الوسط طولا وعرضا؟"

"هل، بعد أربعة عشر يوما من إرسال حزمات الأوراق، لا زالت "مضغوطة" تنتظر الفرز والترتيب على الطاولات أو الرفوف أو حتى الصناديق؟"

"هل، أمام هذه الحزمات المحْكمة الرّبط بحبال مختلفة الألوان والأحجام تحيل آلياً على أصولها الجهوية، لا زال أمامي حظٌّ للمطالبة بالحقّ في الاطلاع على النسخ المصححة من أوراق امتحاني؟"...

في أوج الارتباك والدوخة، ارتجل السكرتير الخاص لمركز تكوين المفتشين حوارا وهو يحاول الابتسام لي ولثلاثة من الحاضرين داخل المكتب ممن لم ينبسوا ببنت شفة طيلة مدة تواجدي بالمكتب:

السكرتير الخاص لمدير المركز: هل سبق لك أن سمعت موظفا طالب في يوم من الأيام بالاطلاع على النسخ المصححة من أوراق امتحاناته كما تطلب أنت الآن؟
محمد سعيد الريحاني: ما أنا هنا من أجله إنما هو إجراء عادي. بل هو حق من حقوق المتبارين. المشكل الحقيقي يكمن في كون المتبارين لا يجرؤون على ذلك أو ربما هم لا يريدونه إما لثقتهم في النتائج وتسليمهم بها أو لخوفهم من عواقب الأمر.

السكرتير الخاص لمدير المركز: لكن لماذا الاطلاع على أوراق الامتحان؟ ما الهدف؟
محمد سعيد الريحاني: إنه **شكل من أشكال "التقويم الذاتي"**. أنا أريد الاطلاع على النسخ المصححة من أوراق الامتحان المهني الذي شاركت فيه حتى أتدارك في النسخ القادمة من المباراة الهفوات التي قد أكون وقعت فيها هذه المرة. هل في الأمر مشكل؟

السكرتير الخاص لمدير المركز: أقصد هل استشرت حول قانونية إجراء كهذا؟
محمد سعيد الريحاني: نعم، استشرت مع ختصّين.

السكرتير الخاص لمدير المركز: وماذا قالوا لك؟
محمد سعيد الريحاني: قالوا لي ما قلته لك قبل قليل.

السكرتير الخاص لمدير المركز: حسناً، كنت أفكر في التعامل معك "**ودّيا**" ولكن بما أنك تتكلم "**قانونيا**"، سأتكلم معك "**قانونيا**"، أنا أيضا.
محمد سعيد الريحاني: أنا لم أتكلم لا "**ودّيا**" ولا "**قانونيا**". أنا جئت إلى هنا قاطعا **مئات الكيلومترات** لكي أطلع على النسخ المصححة من أوراق امتحاني. هذا كل ما في الأمر.

السكرتير الخاص لمدير المركز: حسناً، سيتحقق لك ما طلبت ولكن بعد ثمانية أيام.
محمد سعيد الريحاني: لماذا سأضطر للانتظار ثمانية أيام وأنا هنا وأوراق الامتحانات بجانبي؟

السكرتير الخاص لمدير المركز: ستنتظر حتى الجمعة القادم 30 يوليوز 2010 موعد إعلان نتائج الشق الشفوي من المباراة. آنذاك، يمكنك "**قانونيا**" الاطلاع على أوراقك. أما الآن، فلا يمكنك ذلك. اترك لنا رقم هاتفك وسنتصل بك "**إذا ما تفضل السيد مدير مركز تكوين المفتشين بقبول تلبية طلبك**"!!!...

تملّكَ السكرتير الخاص بمدير مركز تكوين المفتشين خوف أعظم لما طلبت منه التأشير على الطلب الذي أودعته إياه و"**هدد بعدم الاحتفاظ به**" إذا ما ألححت على التأشير عليه أو الحصول على وصل إيداع أو على أي "**شكل قانوني**" يثبت إيداعي للطلب على مكتبه. بل إنه رفض حتى كتابة رقم هاتف الكتابة الخاصة لمدير المركز بخط يده وأعطاني ورقة وردية وقلما أحمرا لأكتب بخط يدي الرقم الذي أملاه ب"**حذر مبالغ فيه**" ينمّ عن "**أجواء غير سليمة وغير طبيعية**" تحيط بمباراة ولوج سلك التفتيش، أجواء لا تعكس بأي حال من الأحوال ما يُكَوَّنُ عليه المدرّسُونَ في الدورات التكوينية استعدادا لعهد تربوي جديد كما تنافي بسفور فاضح فلسفة "**الميثاق الوطني للتربية والتكوين**" ومضمون "**المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين**"...

فما دمت **المتباري الوحيد القادم** إلى العاصمة الإدارية للاطلاع على النسخ "**المصححة**" من أوراق امتحاني، فلماذا الوقوف في وجهي بهذه الطريقة غير المبررة؟

لماذا كل هذا الخوف من إجراء عادي، إداريا وحقوقيا؟

لماذا انتظار ثمانية أيام مقابل الاطلاع على النسخ "**المصححة**" من أوراق الامتحان الذي شاركت فيه؟

هل هي "**مهلة لتصحيح أوراقي**" وعرضها علي لإرضائي؟

هل هو الخوف من معاينتي لباقي الأوراق التي يدل شكل حزمها الصارم بما لا يترك مجالا للشك على أنها "**لم تصحح بعد**"؟

لماذا انتظار انتهاء الامتحانات الشفوية شرطا لاطلاعي على أوراق الامتحان؟

ماذا، مثلا، لو كانت هناك أخطاء في جمع النقط وساهم اطلاعي على ذلك في استدراك الأمر قبل فوات الأوان والتحاقي بالمرحلة الشفهية من **الامتحان الذي لم أقتنع بنتائجه نظرا للجو اللامهني الذي ساده ويسوده تحضيرا وتنظيما؟**

لماذا انتظار انتهاء الامتحانات الشفوية شرطا للاطلاع على اوراق الامتحان؟

هل هي محاولة لإغلاق الباب في وجهي بالتوسل إلى شهر غشت، **شهر العطلة الصيفية الخاصة بالإداريين؟**

أين "**القيم**" التي نُدَرّسها للناشئة في المؤسسة التربوية مما يجري؟

أين "**حقوق الإنسان**" في أبسط درجاتها وهو الحق في معرفة مصير بنات الأفكار على أوراق الامتحان؟

أين "**التعاقد**" الذي ينبني عليه العمل المؤسسي؟

لماذا يُطَالَبُ المدرسون بالتطبيق الحرْفي ل"**بيداغوجيا الإدماج**" من خلال إعداد "**شبكة التقويم**" و"**شبكة التحقق**" بينما يُعتبر مُجرد طلب اطلاع المُدَرّسين على أوراق امتحاناتهم "**كبيرة من الكبائر**" التي تُستنفر لصدّها التبريرات والاجتهادات القانونية؟

لماذا هذا **الكيل بمكيالين؟**

لماذا تصرف الملايين من الدراهم على التكوين المستمر لهيئات التدريس على اختلاف فئاتها هذه السنة، 2009-2010، حول "**بيداغوجيا الإدماج**" مع بقاء حالة الفصَام شاخصة على أرض الواقع؟

أسئلة كثيرة تشير جميعها إلى أن "**الإنسان**" في هذا الوطن، مواطنا وموظفا، لا زال بعيدا عن أن يكون "**مركزا**" للخدمات الإدارية وغير الإدارية ولا محك أنسب لذلك أفضل من "**المحك الإداري**" الذي يبقى بالفعل "**كاشف المستور**".

وعليه، فإنني أحيطكم علْما، السيد الوزير، بأنني اعتبر ما حدث في الكتابة الخاصة لمدير مركز تكوين المفتشين "**شططا إداريا**" و"**رفضا صريحا**" لحق من حقوق المواطنة وحقوق للموظف الأساسية في قطاع التربية الوطنية لا يشفع له لا خوفه من **انفضاح أمر** "**حزمات**" أوراق المتبارين "**غير المصححة**" الجاثمة على الأرض بجانبي على بعد خمس وعشرين سنتمترا ولا أي مبرر آخر. ف"**الحق يعلو ولا يُعْلى عليه**".

وهذا ليس جديدا عليّ، على الأقل. فمند سبع سنوات، 2003-2010، وأنا أصدر البيانات السنوية حول "**التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" وهي البيانات التي جمعت في "**كتاب ورقي**" صدر بالمغرب في

صيف 2009 بذات العنوان، "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**"، حيث شددت على كون "**أوراق المتبارين لا تصحح**" لاعتبارات لا علاقة لها لا بالتربية ولا بالنهوض بالقطاع ولا بالإقلاع الاجتماعي. وقد سلكت في ذلك منهجا "**استقرائيا**" **Méthode Inductive** بجمع المعطيات لاستخلاص النتائج والقواعد. ولكنني في زيارتي الأخيرة لمركز تكوين المفتشين بالرباط ومعاينتي لمجريات الأمور في الكتابة الخاصة والمعطيات على "**الأرضين**"، أرضية مكتب الكتابة الخاصة وأرض الواقع، فقد صرت "**شاهد عيان**" على "**عدم تصحيح أوراق المتبارين**" ولم تعد **على الأقل بالنسبة لي** حاجة إلى مناهج لإثبات الأمر أو إبطاله: "**لقد رأيت ما لا يتاح لغيري رؤيته**".

لقد سافرت بالفعل لغرض بسيط وسليم يتجاوز معرفة النقط المحصَّل عليها. لقد سافرت لأطلع على "**النسخ المصححة**" لأقف على "**جدية المباريات في مغرب التوافق على كل شيء بما في ذلك التوافق على أسماء المُنَجّحين في المباريات والامتحانات المهنية**". كما أن إعلان النتائج لم يعد يثير اهتمامي بقدر ما أصبحت تثير اهتمامي "**النتائج غير المعلنة**". هذا هو **اهتمامي الجديد** وهذا هو اهتمام غيري ممن بدؤوا ينتبهون للأمر بعد تكرار التجربة حتى صارت قاعدة قد تصنع "**خصوصية تجربة مغربية قادمة في إدارة الامتحانات المهنية على الصعيد الدولي**".

أتساءل، السيد الوزير:

هل سنضطر في أوج حملة الرقي بالتعليم في البلاد إلى شن معارك نضالية ل"**فرض تصحيح أوراق الامتحانات**" في الوقت الذي يستعد فيه مؤطروا السنة القادمة لفرض تشغيل "**شبكة التحقق**" و"**شبكة التقويم**" في المؤسسات التربوية المغربية؟

هل بعد ما يحدث في الإدارة التربوية المغربية، لا زال يمكن الحديث عن "**المدرسة كبوابة للحياة**"؟

هل لا زال ممكنا الربط بين المدرسة والحياة في الوقت الذي **لا يمكن فيه الربط بين المدرسة وإدارتها؟**

السيد الوزير، **في مباريات لا تصحح أوراق متبارييها وتحسم نتائجها خارج التنافسية المهنية التي اجتمع لأجلها أربعة آلاف أستاذ مغربي بتجربة لا تقل عن عشر سنوات من التدريس وبتحضير نفسي وعقلي يكلف السهر لليالي وانتظار نتائج تكلف ليال أخر** مع ضياع العطلة الصيفية التي ينتظرونها بفارغ الصبر طول السنة الدراسية لتفريغ شحنات التوتر المهني الذي راكموه وليتزودوا بطاقة جديدة استعدادا لموسم دراسي جديد... ألا ترون ضرورة فتح تحقيق في الأمر في أفق بلورة "**مخطط استعجالي للنهوض بالإدارة في قطاع التربية الوطنية**"؟

وفي انتظار تحرككم في هذا الاتجاه، أحتفظ لنفسي بالحق في متابعة من نصب نفسه "**سلطة ضد الحق وضد القانون**" ليحرمني مما يخوله لي الدستور وقانون الوظيفة العمومية وكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وتقبلوا، السيد الوزير، احترامي وتقديري.

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني

الرباط/المغرب

بتاريخ: الإثنين **13** شتنبر **2010**

الموضوع: رسالة ثانية حول حرماني من الحق في الاطلاع على النسخ المصححة من أوراق امتحاني في مركز تكوين المفتشين بالرباط

تحية طيبة

أما بعد،

فقد تأكدت، معالي السيد الوزير، من مكتب البريد بمدينتي من توصلكم بالرسالة التي حررتها لكم بتاريخ الجمعة 23 يوليوز 2010 وأرسلتها لكم بالبريد المضمون بتاريخ 26 يوليوز 2010 على الساعة الثالثة زوالا و46 دقيقة و23 ثانية حول موضوع " **حرماني من الحق في الاطلاع على النسخ المصححة من أوراق امتحاني في مركز تكوين المفتشين بالرباط"** بمبررات لا ترتكز لا إلى "**التشريع التربوي**" ولا إلا "**الحق الإنساني**": **تارة**، كان الاطلاع على أوراق الامتحان رهينا بانتهاء الامتحان بشقيه، **الشفوي والكتابي**، خوفا من التأثير على مجريات الامتحان وعلى "**اللائحة المختارة**" من المتبارين.

وتارة أخرى، تحت اجتهاد قانوني جديد يقضي ب"**ضرورة موافقة مدير المركز على طلب المتباري الاطلاع على النسخ المصححة من أوراق امتحانه**"

وتارة ثالثة، تحت مبرر الانتظار ريثما تتصل سكريتاريا مركز المفتشين بالرباط بي هاتفيا يوم الجمعة 30 يوليوز 2010 في خيار واضح على اللعب على "**بعد المسافة**" التي تربط مدينتي بالعاصمة و"**إرهاقي**" بالذهاب والإياب وفرض "**الأمر الواقع**" على المتباري المغربي.

وانتهت المهلة ولم أتلق أي دعوة من أي جهة. وأحسست بأنهم فضلوا إعطائي موعدا يطل مباشرة على "**العطلة السنوية**" التي تبدأ يوم فاتح غشت 2010 قبل أن أكتشف "**الخداع الكبير**": كون يوم الجمعة 30 يوليوز 2010 الذي ضربه لي موعدا يوافق يوم "**عطلة عيد العرش**"...

انتظرت **المكالمة- الوعد** طيلة أيام الأسبوع من الجمعة 23 يوليوز 2010 إلى الخميس 298 يوليوز 2010 ولا **مكالمة هاتفية** واحدة أو **رسالة هاتفية قصيرة** أو **إيميل** أو **تلغراف** أو أي شكل من أشكال التراسل الذي ابتكره الإنسان منذ صنع ورق البردي قي عهد الفراعنة.

انتظرت أسبوعا كاملا بهاتفي شغّالا ليل نهار وشركة الاتصالات التي انخرط فيها شاهد على صحة كلامي. ولم أدرك فداحة الخدعة إلا مساء يوم الخميس 29 يوليوز 2010 حين علمت بأن النتائج تم إعلانها فسارعت صباح اليوم الموالي إلى مدينة الرابط قبل "**فراغ**" مركز تكوين المفتشين من الموظفين. لكن في محطة القطار الرئيسي للعاصمة علمت بأن كل الإدارات مقفلة احتفالا بعيد العرش وأدركت آنئذ "**مكر الإداري**" في زمن "**المخطط الاستعجالي للنهوض بقطاع التعليم في المغرب**"...

اعتقدت في البداية بأنني سأطلع على الأوراق مباشرة بعد وصولي المركز. وبعد سماع "**فتوى**" السكرتير الخاص بمدير مركز المفتشين بان من حقي الاطلاع على الأوراق بعد نهاية الامتحانات الشفهية "**شريطة موافقة مدير المركز على الأمر**". وبعد تبدد الوهم، اعتقدت بأنني سأطلع على أوراقي عن طريق "**السلم الإداري**" مباشرة بعد فاتح شتنبر 2010...

وتوقعت ببراءة أيضا بأن تقوم القيامة ويفتح تحقيق في الموضوع وأن تنشر الرسالة على صفحات الجرائد الوطنية المغربية وأن يطرح البرلمانيون أسئلة شفهية في الموضوع داخل قبة البرلمان المغربي لكن لا شيء حدث... لا شيء على الإطلاق. يبدو بأن هذا الخلل الذي نسعى لإصلاحه أصبح " **إرادة ينخرط فيها الجميع**".

بعد أزيد من شهرين على الموعد الذي ضربه لي السكريتير الخاص بمدير مركز المفتشين، وبعد أزيد من شهرين على الرسالة التي بعثت بها إليكم ألتمس فيها منكم التدخل وإجراء تحقيق في الأمر، يصبح رفض الموظف في الكتابة الخاصة لمكتب مدير مركز تكوين المفتشين بالرباط رفضا يتجاوز "**الطبيعة الشخصية والمزاجية**" لفعل المنع إلى "**الطبيعة المؤسسية**". إن رفضه، السيد الوزير، إطلاعي على أوراق امتحاني هو أيضا رفض المدير المركز وهو أيضا رفض إداريين سامين آخرين...

وعليه، فهذه الرسائل، السيد الوزير، ليست للاستهلاك الإعلامي. إنها "**وثائق**" و"**شهادات**" ستتبعها "**دعاوى قضائية**" تهم إداريين يعملون تحت إمرتكم. فقد راسلتكم، السيد الوزير، في نفس اليوم وطالبتكم فيه بفتح تحقيق في الموضوع وأنا اليوم أجدد المطلب من باب التشبث بالحق الذي ما ضاع يوما ووراءه طالب.

وتقبلوا، السيد الوزير، تقديري واحترامي.

ثورة قطاعية في فنجان حكومة محافظة

ما بين ثورة **"سلمية تدرجية"** تستهدف **"تغيير العقليات"** وثورة مبنية على **"عصيان مدني"** يتقصد **"تغيير النظام السياسي"**، يبدو، السيد الوزير، ما دام المغرب في حاجة إلى ثورة حقيقية تحرك عجلاته ليلتحق بالركب الإنساني المتقدم، أنكم انتصرتم للخيار الأول، **خيار الثورة الناعمة**.

النية، السيد الوزير، سليمة ولكن السياق، هل كان سليما حتى يضمن شروط النجاح؟

هل يمكن القيام بثورة في **"قطاع وزاري واحد"**، هو قطاع التعليم، في ظل **"حكومة محافظة"** تعمل في ظل **"حزب وحيد"**؟

مفهومكم ل**"هدم أسوار المدارس"**، هل سبقه تفكير في **"هدم أسوار الإدارات التعليمية"** محليا وإقليميا وجهويا ووطنيا كي يطلع الموظفون على أسباب ومبررات الشطط والأذى الذي لحق ويلحق بهم؟

هل يمكن الحديث عن **"مخطط استعجالي للنهوض بقطاع التعليم في المغرب"** لتدارك ثغرات **"الميثاق الوطني للتربية والتكوين"** مع الاستمرار في التركيز على ركنين اثنين فقط من أركان مربع المؤسسة التربوية وهما **التلميذ ومناهج التدريس** مع التمادي اللامبرر في إخراج **المدرس** و**الإدارة** من المعادلة؟

السيد الوزير، ليس التطميع والإغراء ما يجعل المواطنين يقبلون على التعليم: توزيع المحافظ والأدوات والوزرات والبدلات والدراجات وغيرها. وليست إلزامية حفظ وترديد النشيط الوطني مرتين في الأسبوع ما يجعل المواطنين يحبون الوطن ويجتهدون في دراستهم. وليس دخول الحواسب إلى المؤسسات هو ما يجعل المدرسة المغربية **"عصرية"** ما دامت الحواسيب تدخل أحيانا مؤسسات غير مجهزة بالكهرباء وأحيانا أخرى تحل ضيوفا ثقيلة على موظفين لا يفقه أحد منهم أبسط تقنيات تشغيل الحاسوب...

السيد الوزير، إن ثورة **"قطاعية"** من عيار الثورة التي تخوضونها في قطاع التعليم هي ثورة استثنائية **بدأت انطلاقتها من خط النهاية** بنفس الطريقة التي قرأ بها **فلاديمير بروب** الحكاية.

إن البداية الحقيقية، السيد الوزير، ليست هي **"هدم أسوار المدرسة"** كي تدخل ساحاتها القطعان التائهة من الأغنام والأبقار والماعز، ولكن البداية الحقيقية هي**"هدم أسوار الإدارة التعليمية"** وقبل ذلك هي **"هدم أسوار الحزب الوحيد"** الذي يتحكم في كل دواليب الإدارات المغربية في كل القطاعات الحكومية والذي قضت الأحزاب المغربية **أربعين عاما من عمرها** وهي لا تراه فسمته **"حزبا سريا"**. ولعدم قدرتها على رؤية **"الحزب الوحيد"** حُكِمَ عليها أن تبقى للأسف مجرد **"جمعيات سياسية كبيرة"**. وحده **"المخزن"**، باسمه الواضح والصريح، كان ولا يزال **"حزبا سياسيا قويا"**. ولأنه الوحيد، فقد كان ولا يزال **"الحزب الوحيد"** في المغرب.

السيد الوزير، إن مفهوم " **الحزب الحاكم**" في المغرب لا ينبغي أن يحيل على الحزب الذي **"عُيّنَ"** " أمينه العام أو رئيسه لتسيير الحكومة. إن **"كل"** الأحزاب المغربية" **الجالسة**" داخل قبة برلمان ليست أحزابا سياسية **"مستقلة"** ما دام ليس لها لا سلطة التقرير أو التنفيذ أو حتى المشورة. إن هذه المدعوة تجاوزا بالأحزاب السياسية هي بكل بساطة مجرد **"جمعيات سياسية كبيرة"** قبلت بأن تلعب دور **"تيارات"** سياسية داخل **"الحزب الوحيد"** الذي يسميه المغاربة **"المخزن"**، الحزب الذي **"أنهى التاريخ"** وصار لا يؤمن ب **"النضال"** ولا يسمح لأحد بأن **"ينتزع"** حقّا. إنه **"الحزب الوحيد"** الذي " **يُنْعِمُ**" و**"يَهِبُ"** و**"يَمْنَحُ"** بدء من القرارات والتعليمات وانتهاءً بالحقوق والواجبات... وبذلك، صار

"**المخزن**" في المغرب شأنه شأن "**حزب اللجان الثورية**" في ليبيا و"**حزب البعث**" في سوريا والعراق و"**الحزب الوطني**" في مصر و"**التجمع الدستوري**" في تونس....

فإذا كان "**الحزب الوحيد**" في العالم العربي صار دينا وصار رئيسه المعلن أو المضمر "**مقدسا**" أو "**إلها**" فوق المحاسبة والمناقشة، فإنه بالتالي صار يضرب للدارسين مثالين: **المثال الأول** هو مثال الحزب الوحيد "**المعروف والمسجل قانونيا**" والذي يعمل بشكل "**علني**" في مصر وتونس وسوريا والعراق والجزائر... أما **المثال الثاني** فهو مثال الحزب "**غير المسجل قانونيا وغير المرئي**" والذي يعمل بشكل "**سري**" رغم أنه الفاعل "**الوحيد**" في الساحة. في ليبيا كان اسم هذا الحزب هو "**حزب اللجان الثورية**"، وفي المغرب يحمل هذا الحزب اسم "**حزب المخزن**"، وفي الخليج العربي له أسماء دينية وعشائرية...

وعليه، السيد الوزير، فإن محاربة "**الحزب الوحيد**" في المغرب تعني القطع مع أصوله في الداخل ومع خريجيه من الوافدين من مدارس "**الحزب الوحيد**" في بلدان المشرق والمغرب الكبير. إن محاربة "**الحزب الوحيد**" في المغرب تعني محاربة فلوله من تلاميذ "**البورقيبية**" النجباء كما تعني محاربة فلول تلاميذ "**البعث**" من السياسيين المغاربة.

لعل الذين لا زالوا ينتصرون ل"**التونسة**" و"**البورقيبية**" يأخذون الدرس من انتفاضة 17 ديسمبر 2010 التونسية والمحرقة التي أقامها التونسيون لمن أراد من حكامهم أن يجعلوا من تونس شواطئ للأجانب وفنادق للأجانب وخدم للأجانب. كما أن الأطر التي لا زالت متشبعة بروح "**البعث**" والإقصاء لعلها تستنتج من سقوط "**صدام حسين**" في قلب ساحة "**الفردوس**" ببغداد يوم 23 أبريل 2003 الدرس الذي ما بعده درس. أما الذي لا يفهم دروس التاريخ فسيجد من يفرضها عليه بالقوة بإخراجه من التاريخ...

إن دعاة "**التونسة**" و أتباع "**البعثية**" من الوافدين على تسيير البلاد بعد 1998 لهم **الأثر الإضافي** في إطلاق العنان للفساد الإداري في قطاع التعليم المغربي المتعفن أصلا. فليس"**سرا**" أن تلجأ الدولة للتلاعب بنتائج الامتحانات بعد سنة 1998، كما ليس سرا أن تتواطأ النقابات في العملية من خلال " **تهريب**" منخرطيها "**سرا**" ضمن لوائح الترقي وإهمال "**الباقي**" من "المتبقين" الذين يسمون أنفسهم تجاوزا "**مواطنين**". ليس الأمر سرا، فلقد شاهد الجميع خلال شهري **أبريل وماي** من هذه السنة 2011، خلال الإضراب المفتوح لأساتذة السلالم الدنيا (السلم 8 و9)، ألا أحد من منخرطي "**النقابات الخمس الكبرى**" بقي في السلمين المذكورين وأنهم "**هُرّبوا**" إلى السلالم العليا مكافأة لهم على توقيعهم "**السلم الاجتماعي**" وقراءتهم الآية التي لا تطمئن السلطة لغيرها: "**وكفى الله المؤمنين شر القتال**".

السيد الوزير، لم يكن الأساتذة المصنفين في السلمين 8 و9 يعلمون حقيقة أمرهم حتى دخلوا في إضراب مفتوح شهري **أبريل وماي** من هذه السنة 2011 ونزلوا إلى الشارع في العاصمة الإدارية، **الرباط**، ليكتشفوا الخدعة الكبيرة التي نسجها لهم "**الحزب الوحيد**" وأذنابه من النقابات والأحزاب الصورية التي يمكن تسميتها ب"**بلطجية النظام السياسي**" حين يحتاج النظام إلى بلطجية سياسيين أو نقابيين يحافظون على التوازن لفائدة "**المخزن**"، "**الحزب الوحيد**"، مقابل إتاوات وبقشيش وترقيات. وهذا ما يفسر تحول الأحزاب السياسية وجماعات الوعظ الديني على السواء إلى مؤسسات ل"**الإفتاء**" بخطورة الفتنة في الظرف الدقيق الذي تمر منه البلاد التي تتعرض للمؤامرة الخارجية. وهذا أيضا ما يفسر هرولة النقابات لتوقيع "**سلم اجتماعي**" لمدة ثلاث سنوات في عز "**الربيع العربي**"، وخروج الحقوقيين المغاربة إلى كاميرا وميكروفونات التلفزات الرسمية ل"**ينفوا وجود معتقلات سرية**" في مغرب الألفية الثالثة كمعتقل **تمارة** الذي تظاهر قربه بالمئات قدماء المعتقلين به مطالبين بإغلاقه!...

السيد الوزير، الثوار يبقون ثوارا لأن غايتهم هي "**دخول التاريخ**". لكن التاريخ لا يدخله إلا ذوي الرؤية **التاريخية** والمواقف **التاريخية** والجرأة **التاريخية** وبوابتها هو الانتقال من النضال على التفصيل إلى النضال على الكل، ومن تغيير التفصيل إلى تغيير طريقة التفكير، ومن شعار "**هدم أسوار المدرسة أولا**" إلى فعل "**تفجير أسوار الإدارة أولا**"... وهذا النوع من النضال، السيد الوزير، لا يحتاج في خطوته الأولى إلى "**المعرفة**" ولكن إلى "**الجرأة**".

كانَ اللهُ في عَوْنكمْ.

القصر الكبير، بتاريخ: 24 ماي 2011

حملة التضامن مع الكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني

Signatures / قائمة الموقعين					
Nr	**الاسم - Name**	**المهنة - Job**	**الدولة - Country**	**التاريخ - Date**	**التعليق والملاحظات - Comment**
1	**أشرف محمد عبد الخالق**	مدير اعلام مركز الفجر برنامج مناصرة حقوق الانسان	مصر	2010 / 7 / 7	-
2	**محمود كعوش**	كاتب وباحث	الدانمارك	2010 / 6 / 28	أضم صوتي إلى جانب الأصوات المتضامنة مع الكاتب محمد سعيد الريحاني
3	**عبدالكريم هداد**	شاعر وكاتب	السويد	2010 / 6 / 28	-
4	**محمد فري**	كاتب	المغرب	2010 / 6 / 28	متضامنون بكل مشاعرنا
5	**مصطفى لغتيري**	كاتب	المغرب	2010 / 6 / 28	أعلن عن تضامن مع الكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني.
6	**مـــحـــمد براد ة**	كاتب	المغرب	2010 / 7 / 4	-
7	**البشير الأزمي**	كاتب	المغرب	2010 / 6 / 28	أعلن تضامني المطلق مع الأستاذ محمد سعيد الريحاني
8	**وجدي عبد العزيز**	مدير مركز الجنوب لحقوق الإنسان	مصر	2010 / 6 / 28	متضامنون مع الاستاذ / محمد سعيد الريحاني، ونتمى له التوفيق والحصول على كافة حقوقه
9	**محمد الناصر**	اعلامي	مصر	2010 / 6 / 28	حقيقة اشعر بالاسف تجاه الموقف الذي يتعرض له الصديق الكاتب د محمد سعيد الريحاني ، وهو اضطراره للجوء الي هذه الطريقة بسبب انسداد كل الوسائل الادارية لرفع الظلم الذي يراه واقعا عليه ، نرجو من السيد الوزير المسئول سرعة حل مشكلته ، وان شاء الله يتم قريبا ، اما مسألة معاقبة الكتاب علي رأيهم ، فهذا لا اقبله ككاتب ، ولا كمواطن عربي ، مع احترامي الكامل للمسئولين في الحكومة المغربية
10	**د. علاء عبد الهادي**	شاعر ومفكر مصري	مصر	2010 / 6 / 28	-
11	**أنس الفيلالي**	شاعر	المغرب	2010 / 6 / 29	أسجل تضامني المطلق واللامشروط مع الكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني في محنته
12	**dr. katrin Michael**	Writer and engineer	USA	2010 / 6 / 29	-
13	**محمد ناجي علاو**	محامي وناشط حقوقي	اليمن	2010 / 6 / 29	نتضامن مع الكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني في حقه في التعبير في الشأن العام وندين الانتهاكات التي يتعرض لها الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود) الجمهورية اليمنية المنسق العام للمنظمة المحامي / محمد ناجي علاو
14	**Salam Ibrahim Kubba**	& Engineer Scientific Researcher	IRAQ	2010 / 6 / 29	-
15	**Faris Alhaboubi**	Ph.D Civil Engineer	Cyprus	2010 / 6 / 29	-
16	**Shahadi Nassar**	Arbeiter	Ostereich	2010 / 6 /	-

				29	
17	**علي ريسان**	كاتب, ممثل ومخرج	SWEDEN	2010 / 6 / 29	-
18	**محمد البوزيدي**	كاتب	المغرب	2010 / 6 / 29	أعلن تضامني المطلق مع المبدع محمد سعيد الريحاني ضد التهديدات والتعسفات والتضييقات التي مافتئ يتعرض لها منذ مدة جراء ابداعاته الجريئة. إنها ضريبة الإبداع فعلا وهكذا عوض ان تتدخل السلطات لفتح تحقيقي في الخروقات التي يكشف عنها يوما بعد يوم تلتجئ الى محاولة إخراس صوته وكسرقلمه لكن ذلك لن يثنيه عن مواصلة الرسالة المفترض ان يحملها كل مبدع وكل مثقف في هذا البلد
19	**عزيزباكوش**	أستاذ	المغرب فاس	2010 / 6 / 29	تضامننا لا مشروط من اجل رفع الحيف الدي يطال الضعيتي الإدارية والمهنية للزميل والصديق محمد سعيد الريحاني وفتح ملفه كاملا غير منقوص وكشف أسباب هذا الهجوم الإداري الذي يحدث له حصريا وبشكل مؤسسي وممنهج والذي لم يحدث لأحد غيره على مرّ العصور– أملنا كبير ككتاب وصحفيين مغاربة واجانب ان يفتح تحقيق نزيه في القضية وان ياتي الانصاف عاجلا عزيز باكوش.-
20	**Mohamed El Kobbi**	traducteur	france	2010 / 6 / 29	Toute ma sympathie et mon soutien inconditionnel à Monsieur Raihani dans sa lutte légitime.
21	**د. مقداد رحيم**	أستاذ جامعي، شاعر وناقد	السويد	2010 / 6 / 29	-
22	**محمد الأشهب**	prof	maroc	2010 / 6 / 29	تضامني معك لا مشروط لكن أعتقد أن هناك مشاكل أعقد من هذه يعتيها رجل التعليم - واش هدك بعد مذكرات كيسيفط لنا و الو اللله معد كيدحك علنا–ل ه
23	**حسن برطال**	كاتب	المغرب	2010 / 6 / 29	أعلن تضامني مع المبد المغربي سعيد الريحاني
24	**مسعود حديبي**	شاعر	الجزائر	2010 / 6 / 29	-
25	**مريم نجمه**	كاتبة	هولندة	2010 / 6 / 29	-
26	**جريس الهامس**	محامي وكاتب	سوريا هولندة	2010 / 6 / 29	-
27	**ليلى أحمد الهوني**	كاتبة وناشطة سياسية وحقوقية معارضة لنظام القذافي	UK	2010 / 6 / 29	-
28	**صالح العامري**	شاعر وكاتب	عُــمان	2010 / 6 / 29	-
29	**AIHAN JAF**	ناشط دولي في مجال حقوق الانسان	NORWAY	2010 / 6 / 29	-
30	**نوارة لحرش**	صحفية	الجزائر	2010 / 6 / 29	الصديق والأخ العزيز الكاتب محمد سعيد الريحاني أسجل تضامني الكبير ومساندتي لك تحياتي

31	**البشير الدامون**	موظف روائي	المغرب	2010 / 7 / 7	أخي ماهو جميل لديك هو إصرارك على الإبداع. رغم كل ما يحاك صدك وتلك خصلة القوة الخلاقة لديك.مزيدا من لابداع الراقي و تصامني المطلق معك و في انتظار إبداع جديد ينسيك مثل هده السخافات.
32	**أمين أمير**	مهندس زراعي	الدنمارك مملكة	2010 / 6 / 29	-
33	**أحمد رجب**	كاتب وصحفي	السويد	2010 / 6 / 29	-
34	**ئارام باله ته ي**	ماجستير في القانون	كوردستان	2010 / 6 / 29	-
35	**عبد الحق فيكري**	كاتب	المغرب	2010 / 6 / 29	أعلن تضامني معكم
36	**كريم عباس زامل**	قاص وناقد	العراق	2010 / 7 / 7	أعلن تضامني مع الكاتب محمد سعيد الريحاني من أجل الكلمة الحرة الشريفة وبعيدا عن لغة الخنوع ومجاملة السلطات على حساب الحق
37	**كريمة دلياس**	شاعرة وقاصة	المغرب	2010 / 6 / 30	ما ضاع حق وراءه طالب تحياتي
38	**صلاح محسن**	كاتب	مصري مقيم في كندا	2010 / 6 / 30	نعلن تضامننا مع الكاتب المغربي - محمد سعيد الريحاني - ضد عسف السلطات المغربية
39	**ناهد نصر**	صحفية	مصر	2010 / 6 / 30	-
40	**سالم قبيلات**	صحفي	Jordan	2010 / 7 / 14	اعلن عن تضامني مع الاستاذ الريحاني
41	**حسنين حسنين كشك**	خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	مصر	2010 / 6 / 30	-
42	**يوسف فضل**	مستشار اداري	فلسطين	2010 / 7 / 6	المعاناة مشتركة ولا يسعنا الا التضامن معا. متمنيا الافضل لك والوطن
43	**زينب إبراهيم الدرازي**	مستشارة تأمين	مملكة البحرين	2010 / 6 / 30	-
44	**احلام الباجه جي**	ناشطة التجمع النسائي العراقي المستقل	العراق	2010 / 6 / 30	-
45	**ثامر يدكو**	كاتب	استراليا	2010 / 6 / 30	-
46	**علي عرمش شوكت**	كاتب	بريطانيا	2010 / 6 / 30	-
47	**مليكة الغزولي**	استاذة	المغرب	2010 / 7 / 6	.اعلن تضامني اللامشروط مع الاستاذ سعيد الريحاني وانصافه من الممارسة الالادارية واللامسؤولة في دولة الحق والقانون
48	**فرياد هيراني**	كاتب و صحفي	كردستان العراق	2010 / 6 / 30	انا مع الحرية الكاملة
49	**jafar faraj mohammed ali**	general surgeon PH. D	norway	2010 / 6 / 30	-
50	**ادريس الجرماطي**	كاتب	المغرب	2010 / 6 / 30	اعلن قوة تضامني مع الرجل المثابر بقوة في ميدانه العملي والانساني الهادف الى تحقيق ما يصبو اليه هذا البلد من ديموقراطية وحداثة متطلعة على مسايرة الانسانية بحجم الانسان الذي يريد الخير والسعادة لوطنه ، نحن مع المناضل الاستاذ الذي رسم

الجميل في بلده انه الاستاذ محمد سعيد الريحاني الرجل الذي يسعى الى الخير لوطنه ولمحيطه برسالة الامانة و الكتابة الجادة

Signatures / قائمة الموقعين					
Nr	الاسم - Name	المهنة - Job	الدولة - Country	التاريخ - Date	التعليق والملاحظات - Comment
51	قادر رشيد عبدالرحمن	كاتب	سويد	2010 / 6 / 30	-
52	أحمد السقال	كاتب	المغرب	2010 / 7 / 5	-
53	علي حسين كاظم	شاعر وكاتب	كندا	2010 / 6 / 30	-
54	**Shawket Naji Hindi**	Optometrist	sweden	2010 / 6 / 30	-
55	محمد المنصور	شاعر وإعلامي	السويد	2010 / 6 / 30	-
56	د. زهدي الداوودي	روائي وباحث	ألمانيا	2010 / 6 / 30	-
57	**jamal bachoua**	businessman	usa	2010 / 7 / 1	-
58	عبد السلام مصباح	شاعر ومترجم	المغرب	2010 / 7 / 1	عزيزي محمد أنا أتضامن معك
59	غادة مصباح	شاعرة	المغرب	2010 / 7 / 1	الأستاذ سي محمد يسرني أن أستجيب لصرختك وأتضامن معك
60	عثماني الميلود	أستاذ باحث	المغرب	2010 / 7 / 1	أشاطرك كل صغيرة وكبيرة مما ورد في مقالتك
61	نوري علي	كاتب وإعلامي	المانيا	2010 / 7 / 1	-
62	جمال احمد الحاجد	كاتب وباحث	ليبيا	2010 / 7 / 1	اتضامن مع الكاتب السيد محمد سعيد الريحاني
63	**Marie Signorini**	bibliothécaire	france	2010 / 7 / 1	Japporte à l'écrivain Mohamed Said Raihani tout mon soutien fraternel et ma solidarité dans son combat, pour que sa voix soit entendue et tous ses droits soient rétablis.
64	مصطفى محمد غريب	شاعر وكاتب	النرويج	2010 / 7 / 1	-
65	مازن كم الماز	كاتب	سوريا	2010 / 7 / 1	-
66	حميد الحريزي	قاص وصحفي	العراق	2010 / 7 / 1	كلا هروات العالم المتخلف لايمكن ان تحجب نور الشمس
67	جاسم محمد صالح	باحث ومؤرخ	العراق	2010 / 7 / 1	-
68	سعد العميدي	كاتب و أديب	السويد	2010 / 7 / 1	نتضامن مع كل حملة الفكر و القمع لن يؤدي سوى إلى اصرار المثقفين على المضي في طريقهم قدما
69	د عاطف صابوني	جراح اسنان	سوريا	2010 / 7	-

				/ 1	
70	**avin kaki**	artist	belgium	2010 / 7 / 1	my solidarity to the writer muhamed saed alrayhany
71	**عمر أبوالقاسم الككلي**	قاص ومترجم	ليبيا	2010 / 7 / 3	-
72	**منصور التجنيدة**	استاذ	المغرب	2010 / 7 / 1	تحية اجلال الى الاستاذ والكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني واستنكاري لكل مايتعرض اليه من تعسف و تضييق على حريته لن ينجحوا في اسكات صوت الضمير الحي
73	**د.عمرو عبد العزيز منير**	أستاذ جامعي وكاتب	مصر	2010 / 7 / 1	من أجل مناهضة إخصاء الفكر وحرية الكلمة ورفض الرقابة فلا رقابة إلاّ رقابة الأخلاق.. وإلاّ ضوابط قوانين العدل والحقوق–.. فالذين يُكثرون الخطوط الحمراء الوهميّة على الرأي يسلكون مسلك فرعون بفرض الرأي: –ما أُريكُمْ إلاّ ما أرَى ..- ومسلكَه في الرقابة ونصب المقاصل على الفكرة والاعتقاد- :آمنتُم له قبلَ أنْ آذنَ لكم...فلسوفَ تَعلمون.-
74	**الدكتور حسن حلبوص**	طبيب وناشط في مجال حقوق الانسان	المانيا	2010 / 7 / 2	-
75	**البتول العلوي**	شاعرة	المغرب	2010 / 7 / 2	المبدع الكبير محمد سعيد الريحاني أتضامن معك أيها الأخ العزيز
76	**عاطف بدوان**	سينيمائي	فلسطين	2010 / 7 / 2	اتمني من الحكومة المغربية انصاف الكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني واعطاءه حقة وكرامته
77	**أنس خالد الحداد المحامى**	محام	مصر	2010 / 7 / 2	أؤكد تضامنى الكامل مع السيد/ محمد سعيد الريحانى فى مواجهة العنت والعقاب ظالم الموقع ضده
78	**ظبية خميس**	كاتبة	الإمارات العربية المتحدة	2010 / 7 / 2	أدعو إلى إنصاف الكاتب الريحانى وتقدير موقفه فى محاولة الإصلاح الإدارى
79	**ليلى الشافعي**	صحافية وكاتبة	المغرب	2010 / 7 / 2	تضامني المطلق واللامشروط مع الكاتب المغربي سعيد الريحاني في محنته
80	**سعيد بوعيطة**	ناقد و مترجم	المغرب.	2010 / 7 / 3	الاستاذ الكريم محمد سعيد الريحاني. نتضامن معك من الاعماق. وننتظر التغيير الاتي في مغربنا الذي نحبه.ونخلص اليه. لكن العملاء و القوادون. يخشون التغيير و النور الساطع. دمت وفيا وغيورا على وطنك.
81	**عبد العاطي جميل**	أستاذ	المغرب	2010 / 7 / 4	تحية المحبة والتربية والكتابة تضامني لا مشروط مع الأستاذ

					محمد سعيد الريحاني أستاذا وكاتبا ... نتمنى أن يحل المشكل في أقرب الوقت بأقل الخسارات ... وما ضاع حق وراءه مناضل ... فالحق يعلو ولا يعلى عليه ماهكذا يكرم الكتاب في وطنهم ...على الجهات المسؤولة الوعي بخطورة ما يقع وبما يمكن أن يقع... محبتي...
82	**زهير هداد السعداوي**	كاتب وشاعر	العراق	2010 / 7 / 4	اتضامن بكل قوة مع الكاتب الريحاني ونشد من ازره
83	**ميمون عبيد**	أستاذ	المغرب	2010 / 7 / 4	لابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر
84	**كريم أنصاري**	أستاذ	المغرب	2010 / 7 / 4	-
85	**حسن بن عزيز بوشو**	proviseur parti volontairement	maroc	2010 / 7 / 6	بيان هذا الأستاذ الكريم كلفه غاليا لأن السلطات المغربية لجأت إلى معاقبته في مهنته بدل معاقبته على البيان أنا على يقين من صحة ما ورد في هذا المتصفح لأنني اكتويت' شخصيا بهذه -النار- وعانيت' من حرها أعواما _ وما أزال_ بسبب بعض أشعاري ولذلك فأنا أتضامن بكل جوارحي مع الأستاذ الكريم تضامنا مطلقا، وأشجب كلّ الأساليب الملتوية محاولات الاحتيال و المكر و على التنغيص الممنهج عن طريق تجنيد العديد من -المسؤولين،-حتى يكيدوا ويمكروا لمن عبّر عن موقف مخالف ، عقابا له عن آرائه.

ملاحق سردية

قصة قصيرة

بقلم محمد سعيد الريحاني،

عن المجموعة القصصية "في انتظار الصباح"، 2003



الحياة بملامح مجرم



"ما الإنسان الذي يكرهه الشعب كره الكلاب للذئب إلا صاحب الفكر الحر عدو القيود الذي لا يستعبد ولا يلذ له إلا ارتياد الغاب".

فريديريك نيتشه،
هكذا تكلم زرادشت
(الترجمة العربية) ، ص. 130

قد يحدث لك هذا غالبا في دار السينما حين تدخل القاعة المظلمة متأخرا وتجد الشريط في منتصفه والممثلون يتحركون ويتحدثون عن أشياء فاتك أولها...

نقر المطرقة على المنصة يطلب الصمت من الجمهور المحتشد داخل قاعة تشبه قاعات المحاكم، وتندهش حين تدرك أن صاحب المطرقة يخاطبك من دون الحاضرين :

- أنت، ضمن مجموعة اليوم، تنتظر إدانة قبلية لاحتمال ارتكابك جرائم بعدية، وهو، كما تعلم، إجراء وقائي عادي ومحلي مثل التقميط والختان والـ ... وكما تعلم، فمحلية تشريعنا تسهر على الوقاية القبلية من خطر إيقاظ الفتنة النائمة في الرؤوس بالعقاب القبلي حتى يتعرف كل على دوره وحدوده.

وتنتبه فجأة فتجد نفسك أنت السينما وأنت الشريط وأنت الظلام الذي يذيب فرديات الحاضرين ليجعل منهم متلقيا واحدا.

"الشهود، من فضلكم !"

<u>شهادة المنجم :</u>

أقسم ألا أقول غير الحقيقة.

انظروا،يا سادة، إلى أهم خطوط كفه .انظروا إلى خط الرأس .إنه يبدأ من خارج خط الحياة وينحدر نحو الأسفل بشكل مخيف ينذر بتحرر يصل حد التهور واقتراف أبشع الجرائم.

يكفي،يا سادة، أن تتصوروا كائنـا لا يوجد علـى كفه أثر لخط القلب :_البرود التـام...ومع ذلك فسيعمر طويلا لأن خط الحياة على كفه طويل، واضح، بدون كسور أو شذوذ...

كمـا أن اسم المتهم يدل بوضـوح علـى برجـه. و هو بـرج كبـار المجرمين والقتلـة، ومميزات مواليد هذا البرج: الغموض، التكتـم الشديد، التصلب في المواقف، العنـادة، الميل للوحدة القاتلة...

مجمل القول، خاصية هؤلاء المواليد هي الإنفلات من العقد والتدحرج بعيدا عن الخيط...

<u>شهـادة الأب :</u>

أقسم ألا أقول سوى الحقيقة.

أنا الأب وهو الإبـن. لكن علاقتنـا غيـر طبيعيـة منـذ البدايـة. منـذ سـن رضـاعته وهـو يكرهنـي . هـو يرانـي سلطة تحد مـن حريتـه فـي البيـت ولـذلك سجن ذاتـه فـي غرفـة جدرانها ملطخـة بأصـباغ متداخلـة وخطوط غير ذات معنى تختفي في بعض الجهات من الجدار تحت صور حيوانـات مقتصة مـن مجـلات ملونـة.

<u>شهادة صديق الطفولـة :</u>

أقسم إلا أقول إلا الحقيقة.

لقد كان المتهم زميلا من زمـلاء المدرسـة. وأذكـر أنـه كـان التلميذ الوحيد فـي الفصـل الـذي يرتـدي وزرة بيضـاء مخالفا اللون الرسمي لوزرة المدرسـة : الأسـود. كمـا كـان يـرفض بـنفس العنـادة نقل نمـاذج الخط والرسم التـي يسطرها المعلم علـى السبورة ولـذلك كانـت نقطتـه عنـد التقـويم دائمـا مـن أسـفل سـلم التنقيط.

<u>شهادة النظاراتي :</u>

أقسم ألا أقول غير الحقيقة.

ولكن لنضع النقط على الحروف، أيها السادة. فاللون الأبيض الذي يعشقه المتهم حتى الجنون لـيس لونـا بـسيطا كمـا يبـدو. إن دلالاتـه أكبـر. إن الأبـيض هـو نتيجـة مقاومـة الكتلـة للأشـعة الـضوئية المتسلطة عليها. الأبيض، ياسادة، هو لون المقاومة، لون الرفض، والإنسان حين يختار لونـا من الألوان فهو يختـار لغة بصرية للتعبير عن ذاته ورغباته.

<u>شهادة شرطي المرور:</u>

أقسم ألا أقول غير الحقيقة.

هذا الشاب متى مر أمامي، كان وحيدا وهادئا مهما تسارعت المشاهد حواليه ومهما عظمت حركة المرور.دائما هادئ بإيقاع تنفسي ثابت: إثنان – أربعة – إثنان – أربعة، وهي أولى مبادئ التنفس في رياضة خارقة تقوي الإنسان بهدف تحكمه في جسده وروحه...

شهادة موظف المكتبة البلدية :

أقسم ألا أقول إلا الحقيقة.

انظروا ! لدي لائحة الكتب التي سحبها المتهم من رفوف المكتبة البلدية خلال هذا الشهر. ففي الأسبوع الأول من هذا الشهر، قرأ كتابا في الفلسفة وأخر في الدين. وفي الأسبوع الثاني، كتابا في العلوم وآخر في الأسطورة. وفي الأسبوع الثالث، ديوان شعر ووثائق سياسية...

أحاول أن أتصور، يا سادة، شخصية إنسانية تقرأ في الآن ذاته للأنبياء والملاحدة، للجبابرة والمنبوذين...أحاول أن أتصور، ولكني لا أتصور شيئا.

شهادة رب عمل :

أقسم ألا أقول سوى الحقيقة .

أنا، يا سادة، لا يخدعني تنفسه ولا هدوؤه... ولذلك أرفض باستمرار طلباته للعمل عندي. فكلماته تامة الحروف والنقط والحركات دون تشطيب وبخط غليظ مفعم بثقة مبالغ فيها. لكن الحروف تنقصها المرونة والاستدارة الكافية : هي مجرد مثلثات ومربعات حادة الزوايا تعكس شخصية غير مرنة. إنما دقته المفرطة في رسم الحروف تعبر عن خوفه من انفلات أشياء من يده وانكشاف أمره. إنه يتستر على شيء ما. أما ما هو هذا الشيء، فهذا ما لا أعرفه يا سادة.

شهادة الفوتوغرافي :

أقسم ألا أقول إلا الحقيقة.

في كـــــــل الصور التي أخذتها له، أيها السادة، ستجدون نفس الديكور : سرير ومنضدة صغيرة تحيط بهما جدران ملطخة بالألوان والخطوط، وجدران مرقطة بصور ملونة لذئاب مختلفة الأحجام تفترس خرفانا مضرعة بالدماء. ذئب هنا، ذئب هناك... إنه يرى نفسه ذئبا متوحشا ووحيدا ولذلك فهو يفترس الجماعية في الحياة القطيعية للخرفان.

نص الحكم :

بناء على تصريحات الشهود،

وبناء على...

وعلى...

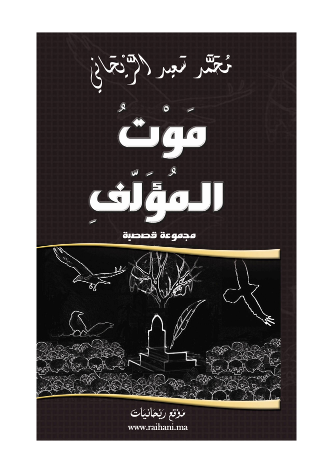
فقد تمت إدانة المتهم، ضمن مجموعة اليوم، بالسجن المؤبد مع وقف التنفيذ، ورفعت الجلسة.

سنة 1996

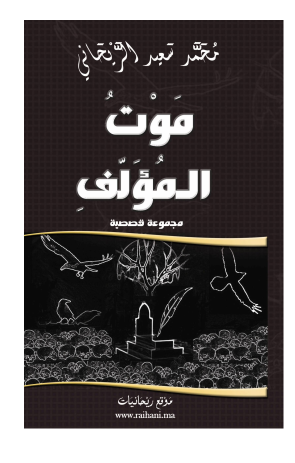
قصة قصيرة

بقلم محمد سعيد الريحاني،

عن المجموعة القصصية "موت المؤلف"، 2010







لا شك أن الأمر كان دوما على هذا النحو: فما أن تُحْكَ واقعة، دون مرمى آخر وراء ذلك، وليس بغية التأثير المباشر على الواقع، أي في النهاية خارج كل وظيفة اللهم الوظيفة الرمزية، فإن الانفصال سرعان ما يحصل، فيفقد الصوت مصدره، ويأخذ المؤلف في الموت، وتبدأ الكتابة **(...)** المؤلف شخصية حديثة النشأة، وهي من دون شك، وليدة المجتمع الغربي **(...)** رغم أن مملكة المؤلف ما تزال شديدة القوة (إذ أن النقد الجديد لم يعمل في أغلب الأحوال إلا على تدعيمها)، فمن الواضح أن بعض الكتاب حاولا خلخلتها منذ أمد طويل. ففي فرنسا، لا شك أن **مالارمي** كان أول من تَبَيَّنَ وتنبّأ بضرورة إحلال اللغة ذاتها محلّ من كان، حتى ذلك الوقت، يُعَدُّ مالكاً لها؛ فاللغة في رأيه كما في رأينا، هي التي تتكلّم وليس المؤلف **(...)** إن انسحاب المؤلف **(...)** يُغَيّرُ النصّ الحديث رأساً على عقب.

رولان بارث
"موت المؤلف"
عن كتاب **"درس السيميولوجيا"**
ترجمة **عبد السلام بنعبد العالي**

<u>خبر صحفي:</u>

توفي أمس في ساعة متأخرة من الليل المبدع الكبير **معروف الضايع** في بيته المرهون لدى البنك مقابل صرف تكاليف العلاج الدائمة بعد معاناة طويلة مع الشلل النصفي الذي ألزمه البيت وحرمه من الكتابة وحصر كل أمله في عودة نصفه الأيسر إلى الحركة والحياة تحت فعل الترويض الجسدي الذي دام سبع سنوات.

وقد عُرِفَ عن المبدع الكبير **معروف الضايع** جرأته في تناول القضايا الحساسة ولذلك هُدِّدَ مراراً بوضع حدّ لحياته بحيث تعرض للاغتيال سبع مرات كما أحرقت كتبه في العديد من المناسبات وتعرضت زوجته للاغتصاب ثلاث مرات واختطف ابنه ولم يطلق سراحه إلا لقاء فدية...

برقية تعزية من الأقارب إلى الأقارب:

العزيزات والأعزاء أسرتنا وأسرة المرحوم عمنا **معروف الضايع** المكلومة،

«من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه»، وإنا نشهد أن الفقيد قد صدق ما عاهد الله عليه.

إن القلب ليحزن وإن العين لتدمع ولا نقول إلا ما يرضي الله عز وجل: إنا لله وإنا إليه راجعون.

إنه لمصاب جلل ورزء عظيم ومحنة كبيرة فجعت الأفئدة. فقد كان رحمه الله مناضلا زاهدا ناكرا لذاته محبا للإنسان في أي زمان وفي كل مكان. فقد كان يعطي عطاء لا يخشى الفاقة ويغرس للأجيال القادمة غرسا نسأل الله أن يجني ثماره في جنات عَدن.

إننا في فقده نُمْتَحَنُ ولا مناص لنا من مواجهة قدرنا والصبر عليه. فرحمه الله وأسكنه فسيح جنانه وجمعه وإيانا بالصالحين والنبيين والصديقين والشهداء. اللهم، آجرنا في مصيبتنا واخلفنا خيرا منها.

بلاغ من "جمعية أصدقاء معروف الضايع" حديثة التأسيس:

تعلن "جمعية أصدقاء **معروف الضايع**" لعموم المواطنين تشكيل مكتبها الوطني والبدء في تفعيل المبادئ التي قامت على أساسها ومنها:

* مؤازرة كل المبدعين الأحرار وأصحاب الرأي المستقل والدفاع عنهم.
* إطلاق حملات بعث الكتب المحظورة أو المحروقة أو المصادرة وإعادة طبعها ونشرها وتوزيعها.
* جمع أسماء الجمعيات الثقافية القائمة أساسا على التجسس على الثقافة من أجل التشهير بها ومحاكمتها وحلها نهائيا وتعويض ضحاياها.
* جمع أسماء أشباه الفاعلين المنسوبين على الثقافة والموظفين من طرف جهات أخرى ضد الثقافة للمطالبة بمحاكمتهم محاكمة علنية جماهيرية.
* الانفتاح على المواطنين كافة حتى ينال عموم الشعب حقوقه غير منقوصة...

وإنك، أختي المواطنة أخي المواطن، بانخراطك في إطارنا الثقافي الجديد، ومشاركتك معنا في هذا العمل الناشئ ستعمل على عدم تكرار تجربة "**دولة بلا كُتُب**" وإنهاء عصر "**مجتمع لا يَقْرَأُ**".

عن المكتب الوطني للجمعية

بلاغ من وزارة الثقافة:

يا أيتها النفس المطمئنة، ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي."

تلقت وزارة الثقافة بحزن وأسى انتقال المبدع العظيم **معروف الضايع** إلى جوار ربه. وبالمناسبة، تعزي وزارة الثقافة آل الفقيد راجية من المولى عز وجل أن يسكنه فسيح جنانه ويلهم ذويه الصبر والسلوان. كما تود الوزارة طمأنة الرأي العام الوطني بخصوص طرد أسرة الفقيد من البيت موضوع الرهن لدى البنك بأن الوزارة أهدت للأسرة فيللا فخمة تليق بمكانة الفقيد الإبداعية كرمز من رموز الوطن. كما أنها سددت للبنك الدائن كل الديون المستحقة على الفقيد وأنها خصصت البيت متحفا يؤمه قراء الفقيد وعشاق الإبداع وسياح الثقافة من كل أرجاء المعمور وسيحمل المتحف اسمه "**متحف معروف الضايع** ".

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

بلاغ من وزارة التعليم العالي:

تنظم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة **معروف الضايع** مهرجان **معروف الضايع** للإبداع أيام 25 و26 و27 من رمضان ابتداء من الساعة التاسعة ليلا.
دورة هذا المهرجان اختير لها شعار **"الحاءات الثلاث: حلم، حرية، حب"** وستعرف هده الدورة إعلان الفائزين الأوائل في مسابقة الشعر والقصة القصيرة والرواية والمسرح. كما ستعرض خلال أيام المهرجان أفلام سينمائية قصيرة وعروض موسيقية وتشكيلية ومسرحية وحفلات توقيع آخر الإصدارات الإبداعية بحضور كاتباتها وكتابها...

<u>برقية تعزية من اصحاب الفخامة رؤساء الدول الشقيقة والصديقة إلى فخامة رئيس الدولة المكلومة:</u>

فخامة السيد الرئيس **خالد السرمدي** أطال الله عمره،
علمنا ببالغ الأسى والتأثر نعي المغفور له المبدع العظيم **معروف الضايع** طيب الله ثراه المبدع الذي أغنى الإبداع العالمي بعطاءاته فصار بحق عَلَماً من أعلام المعرفة والإبداع الإنسانيين ونال حظه من التكريم والتشريف في حياته ودخل التاريخ من بابه الواسع وهو حي.
وإننا، باسمنا الشخصي ونيابة عن شعبنا، نتقدم إلى فخامتكم وإلى شعبكم الشقيق بأحر التعزي والمواساة وندعو الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يحفظكم ويرعاكم ويسدد خطاكم وأن يرزقكم وكل الأسرة الحاكمة جميل الصبر والسلوان وأن يحفظ فخامتكم من كل مكروه حتى توصلوا بلدكم المكانة اللائقة به عالميا إبداعا وعطاء وإخاء.
إن الله يمتحن عباده الصالحين ولدلك امتحنكم، فاصبروا على قضاء الله وقدره.
أسأل الله أن يجعل الجنة مأواه وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان. والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>برقية تعزية من فخامة السيد رئيس الدولة إلى أسرة الفقيد المكلومة:</u>

خدام عتباتنا الموقرة أسرة المبدع العظيم **معروف الضايع**،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
فقد علمنا بعميق الأسى وبالغ الحزن بأن الأجل المحتوم قد وافى المشمول بعفوه تعالى، المرحوم **معروف الضايع** تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه. وبهده المناسبة الأليمة، نتقدم إليكم ومن خلالكم إلى كافة أصدقائه وأهله ومعارفه بأحر التعازي وأصدق المواساة في هذا الرزء العظيم الذي لا راد لقضاء الله فيه، راجين الله أن يتقبل الفقيد مع المنعم عليهم بالجنة من عباده الصالحين.
وإن رحيله ليعد خسارة فادحة ليس بالنسبة لأسرتكم فحسب ولكن بالنسبة للوطن وللإنسانية **جمعاء**.
وإذ نشارككم حزنكم في هدا المصاب الجلل، فإننا نؤكد لكم أن ما كنا نُكنُّهُ له دائما في حياته من عناية خاصة لا يعادلها سوى إرادتنا في استمرارية نفس العناية لأسرته الكريمة بعد وفاته. هذه الأسرة التي وهبت للوطن مبدعا منقطع النظير: وفيا وصادقا وملتزما ومسؤولا.
فالله نسأل أن يدخله فسيح جنانه ويعوضكم عنه حسن العزاء وإنا لله وإنا إليه راجعون.

1 يوليوز 2007

السيرة الذاتية لمحمد سعيد الريحاني

- حاصل على شهادة **الماستر** في **الترجمة والتواصل والصحافة** من **مدرسة الملك فهد العليا للترجمة** بطنجة/المغرب (تابعة **لجامعة عبد الملك السعدي**، تطوان/المغرب)، و على شهادة **الماستر** في **الكتابة الإبداعية** من كلية الفنون والعلوم الاجتماعية **بجامعة لانكستر** بالمملكة المتحدة، وعلى شهادة **الإجازة في الأدب الإنجليزي** من كلية الآداب والعلوم الإنسانية **بجامعة عبد الملك السعدي**، تطوان/المغرب.

- عضو "**اتحاد كتاب المغرب**"منذ 2008، وعضو هيأة تحرير "**مجلة كتابات إفريقية**" الأنغلوفونية ***African Writing Magazine*** الصادرة من مدينة بورنموث ***Bournemouth*** جنوب **إنجلترة** منذ 2010، وعضو الهيئة الاستشارية **للتقرير العربي للتنمية الثقافية** الذي تصدره **مؤسسة الفكر العربي** من **بيروت** منذ 2010**...**



صدر له باللغة العربية:

- **"الاسم المغربي وإرادة التفرد"**، دراسة سيميائية للإسم الفردي **(**2001**)**
- **"في انتظار الصباح"** ، مجموعة قصصية **(**2003**)**
- **"موسم الهجرة إلى أي مكان"**، مجموعة قصصية **(**2006**)**
- **"الحاءات الثلاث"، أنطولوجيا القصة المغربية الجديدة (**حاء **الحلم**، 2006**)**
- **"الحاءات الثلاث"، أنطولوجيا القصة المغربية الجديدة (**حاء **الحب**، 2007**)**
- **"الحاءات الثلاث"، أنطولوجيا القصة المغربية الجديدة (**حاء **الحرية**، 2008**)**
- **"تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب"** (الجزء **الأول**، 2009**)**
- **"تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب"** (الجزء **الثاني**، 2011**)**
- **"موت المؤلف"**، مجموعة قصصية **(**2010**)**
- "**حوار جيلين**" (مجموعة قصصية مشتركة مع القاص المغربي **إدريس الصغير**) 2011
- **"عَدُوُّ الشَّمْسِ، البَهْلَوَانُ الذِي صَارَ وَحْشاً"**، **أول** رواية عن **الثورة الليبية** (2012)
- **"وراء كل عظيم أقزام"**، مجموعة قصصية **(**2012**)**
- **"لا للعنف"**، مجموعة قصصية **(**2014**)**، منشورات **مكتبة سلمى** بتطوان/المغرب
- "**حاء الحرية**" (خمسون قصة قصيرة جدا)، **(**2014**)**، منشورات **وزارة الثقافة المغربية** بالرباط/المغرب
- "**العودة إلى البراءة**"، مجموعة قصصية (2015)، منشورات **اتحاد كتاب المغرب** بالرباط/المغرب.
- "**صدقية الشعار الإعلامي العربي من خلال بناء الصورة الإخبارية**" (شعار قناة الجزيرة، "**الرأي والرأي الآخر**"، نموذجا)، 2015.

وصدر له باللغة الإنجليزية:

- ***Waiting for the Morning*** *(Short Stories)* Bloomington (Indiana/USA): Xlibris, 2013. **ISBN:** 978-1493104093

كما استضافته عدة كتب **للحوار**:

- **أنس الفيلالي**، **"رَيْحَانِيَاتٌ"** (سلسلةُ حوارات شاملة منْ **أربعينَ** لقاءً صحفياً مع **محمد سعيد الريحاني**)، عمان/الأردن: **دار الصايل للنشر**، الطبعة الأولى، 2012 (الطبعة المغربية: **مكتبة سلمى الثقافية**، تطوان/المغرب، 2015).
- كتاب جماعي، **"مع الريحاني في خلوته" (**ثلاثون حوارا في الفن والثقافة والأدب مع **محمد سعيد الريحاني** أجراها أدباء ونقاد وإعلاميون عرب) تطوان/المغرب: **مكتبة سلمى الثقافية**، الطبعة الأولى، 2015.

أشرف على **الترجمة الإنجليزية** للنصوص المكونة **للقسم المغربي** في عدة أنطولوجيات نشرتها دور نشر "**ريد سيه بريس**" و"**أفريكا وورلد بريس**" و"**مالت هاوس**"**:**

- **"صوت الأجيال: مختارات من القصة الإفريقية المعاصرة"**، ***Speaking for the Generations: An Anthology of Contemporary African Short Stories*** (ثمانية نصوص مترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية لثمانية قصاصين مغاربة)، 2010.
- **"أنطولوجيا الشعر الإفريقي الجديد"**، ***We Have Crossed Many Rivers: New Poetry from Africa*** (خمس قصائد مترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية لخمسة شعراء مغاربة)، 2012...

له عدة **دراسات في الإعلام**، قيد الإعداد للطبع:

- **"مساهمة الإعلام في حوار الحضارات: الأسباب والوظائف والغايات"**.
- **"الصورة الإخبارية في إعلامي الحداثة وما بعد الحداثة"** (دراسة مقارنة للأداء الإعلامي لقنوات **السي إن إن**، **أورونيوز**، **فرانس 24** و**الجزيرة**).

ينقسم البريد إلى خمسة أنواع:

النوع الأول هو البريد المحمول وهو أقدم أنواع البريد لاعتماده على كائن حي يصل المرسل بالمرسل إليه سواء كان هذا الكائن إنسانا أو طائرا أو كلبا . . . ويتم تسليم الرسالة مِنْ يَدٍ لِيَدٍ .

النوع الثاني هو البريد الأرضي وهو مرحلة موالية من التراسل صار فيها الوسيط يكتسي صبغة المؤسسية (مركز بريد ، ساعي البريد ، طابع بريدي) كما صار للتراسل شكليات وأدبيات وقوانين تنظمه وتقننه وتوحده .

النوع الثالث هو البريد الميت وهو يستمد اسمه من عملية الدفن التي غالبا ما ترافقه إذ يلجأ المرسل إلى دفن حقيبة أو صندوق في مكان لا يثير الشكوك ثم يخطر المرسل إليه بالأمر هاتفيا أو إلكترونيا كي يذهب للبحث عنه . وهذا النوع من البريد يبقى وسيلة استخباراتية بامتياز تهدف للإفلات من مراقبة المراقبين ووشاية الوشاة .

النوع الرابع هو البريد الإلكتروني . وهو أحدث صيحة في عالم البريد والتواصل إذ لم يعد التواصل بين الناس في حاجة إلى وسيط كما صارت السرعة خاصية هامة من خواص البريد الإلكتروني سواء تعلق الأمر بالتحرير أو الإرسال .

النوع الخامس والأخير هو البريد المفتوح وهو بريد تمرد على أهم الركائز التي قام عليها البريد أصلا وهي السّرية . فمع البريد المفتوح، صارت الرسائل تنشر على وسائل الإعلام قاطبة، المكتوبة والمسموعة والمرئية، كي تصل إلى المرسل إليه مرفوقة بمواقف القراء والمستمعين والمشاهدين الذين سيحملونها إلى المعني بالأمر حيثما كان . وإلى هذا النوع من البريد تنتمي الرسائل المجمعة في هذا الكتاب .

الثمن: 20 درهما